

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الستون



الجلسة ٥١٣٢

الاثنين، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آدشي (بنن)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد دولغوف

الأرجنتين السيد ميورال

البرازيل السيد فالي

الجزائر السيد بن مهدي

جمهورية تنزانيا المتحدة السيد ماهيغا

الدانمرك السيد فابورغ - أندرسن

رومانيا السيد دوميترو

الصين السيد وانغ غوانغيا

فرنسا السيد دوكلو

الفلبين السيد باخا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إمبر جونز باري

الولايات المتحدة الأمريكية السيد فندريك

اليابان السيد أوشيما

اليونان السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في تيمور - ليشتي

التقرير المرحلي من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور

الشرقية (S/2005/99)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

05-25015 (A)

* 0525015 *

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور - ليشتي

تقرير مرحلي من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية

(S/2005/99)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا، واندونيسيا، والبرتغال، وتايلند، وتيمور - ليشتي، وسنغافورة ولكسمبرغ، ونيوزيلندا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرى على الممارسة المتبعة أعترض، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا بالوزير الأقدم ووزير الخارجية والتعاون في تيمور - ليشتي، معالي السيد هوزي راموس - أورتا.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد خوسيه راموس - أورتا مقعدا على طاولة المجلس، وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود أي اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت،

إلى السيد سوكيهيرو هاسيغاوا، الممثل الخاص للأمين العام لتيمور - ليشتي ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد سوكيهيرو هاسيغاوا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2005/99، التي تتضمن تقريراً مرحلياً من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. وأود أيضاً أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2005/103، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من ممثل تيمور - ليشتي.

في هذه الجلسة سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد سوكيهيرو هاسيغاوا، الممثل الخاص للأمين العام لتيمور - ليشتي ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

أعطي الكلمة الآن للسيد هاسيغاوا.

السيد هاسيغاوا (تكلم بالانكليزية): يسرني أيما سرور أن أحاطب المجلس بشأن التقدم المحرز في توطيد السلم وبناء المؤسسات الديمقراطية في تيمور - ليشتي. استرشادا بالقرار ١٥٧٣ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، كثفنا جهودنا لتنفيذ استراتيجية الخروج بزيادة مشاركة التيموريين وتوليهم مقاليد الأمور على جميع المستويات. وفي الوقت نفسه، تبعا لمقترحات تقدم بها عدد من أعضاء في المجلس، أكملنا مهمة الأفرقة

والتظاهر. وأجاز مجلس الوزراء أيضا في ٩ شباط/فبراير القوانين المتعلقة بالاستثمارات الخارجية والداخلية. ومن الإنجازات الحكومية الأخرى الجديدة بالثناء إعداد مشروع قانون لصندوق النفط، يضمن المساءلة فيما يخص إدارة عائدات النفط.

وعلى الرغم من التقدم الملموس على العديد من الجبهات، لا يزال عدد من التحديات الرئيسية قائما. وأكثر تلك التحديات مدعاة لبذل الجهود يتمثل في المفاوضات المتعلقة بترسيم الحدود البرية. وقد تم الاتفاق على خط مؤقت يشمل أكثر من ٩٥ في المائة من الحدود على المستوى التقني، ولكن لم يستطع البلدان حل المسائل المتعلقة ببقية الخط الحدودي وإنشاء ممر للنقل يربط إيكوسي ببقية تيمور - ليشتي.

وكما أوضح الفريق العامل الانتقالي الثاني، برزت مكافحة الفساد كتحد جديد للبلد لا يتطلب صياغة وتنفيذ التشريع فحسب، بل أيضا وضع معايير أخلاقية وثقافة للشفافية والمساءلة. ومن المتوقع أن يعين البرلمان الوطني قريبا أمينا لحقوق الإنسان، الأمر الذي طال انتظاره. وعلاوة على ذلك، أمل أن يتسنى اعتماد قانون لمكتب المفتش العام، إلى جانب قوانين أخرى لإنشاء المحكمة العليا للإدارة والضرائب والمراجعة وغيرها من محاكم الابتدائية.

وأنتقل الآن إلى حالة تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. بالنسبة للبرنامج الأول - المتعلق ببناء المؤسسات - فقد تواصل بذل الجهود وإحراز التقدم. وبعض مؤسسات الدولة أصبحت الآن أقل اعتمادا على الخبراء الدوليين. وعلى سبيل المثال، انخفض العدد الإجمالي للمستشارين الدوليين في البعثة في مجالي التمويل والمصارف من ٣٥ قبل سنتين، لدى وصولي إلى تيمور - ليشتي، إلى ١٦ في العام الماضي. وبحلول أيار/مايو من هذا

العاملة الانتقالية لتقييم الإنجازات والتعرف على التحديات المتبقية.

واليوم، أود أن أبدأ أولا بالتطورات السياسية والأمنية الأخيرة ثم أتناول حالة التقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. أخيرا، سأتناظر مع المجلس تقييمي للتحديات المتبقية التي حددتها الأفرقة العاملة الانتقالية.

لقد أجريت أول انتخابات بعد الاستقلال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ في مناخ حال من التخويف لزعماء القرى والمجالس في مقاطعتي بوبونارو وإيكوسي. وستجرى الجولة المقبلة من الانتخابات في آذار/مارس في مقاطعات لاوتيم وبوكاو وماناتوتو، تعقبها المقاطعات الثماني المتبقية في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه.

وعلى الجبهة الدبلوماسية، واصلت تيمور - ليشتي تقدمها في تعزيز علاقاتها مع البلدان المجاورة، ولا سيما إندونيسيا. وعقدت إندونيسيا و تيمور - ليشتي اجتماع قمة في كانون الأول/ديسمبر وعززت علاقة الثقة والتقدير المتبادل عندما سلم الرئيس غوسماو إلى الرئيس يودهويونو شيكا بترع من شعب تيمور - ليشتي لجهود الإغاثة المتعلقة بكارثة سونامي. ومؤخرا أنشأ البلدان لجنة تقصي الحقائق والصدقة لتعالج، في جملة أمور، الجرائم المرتكبة في سنة ١٩٩٩.

وقد أحرز أيضا تقدم ملموس في بناء المؤسسات الديمقراطية في تيمور - ليشتي. وصدق البرلمان على القانون الأساسي للمجلس الأعلى للدفاع والأمن في ١٢ شباط/فبراير وأصدره الرئيس في ١٧ شباط/فبراير. وهذا القانون بالإضافة إلى القانون الأساسي لمجلس الدولة، يمثل خطوة أخرى في تعزيز أجهزة السيادة الأساسية. ومن المتوقع أيضا أن يعتمد عما قريب مشروع قانون حرية التجمع

للشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي. وتوشك المرحلة الثانية من تدريب ضباط الشرطة الوطنية في جميع المناطق الثلاث عشرة في إطار خطة تنمية المهارات المهنية على الانتهاء. ويعمل مستشارو الشرطة الذين يتبعون الأمم المتحدة مع الشركاء الثنائيين بشكل وثيق في تطوير الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، بما في ذلك من خلال مشروع تطوير الشرطة الوطنية - الذي ترعاه كل من أستراليا والمملكة المتحدة - لإعداد دورة "تدريب المدربين" ودورة خاصة لقادة المراكز.

وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في تدريب ضباط الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، لا يزال الاستخدام المفرط للقوة وسوء السلوك المهني للشرطة الوطنية يمثلان تحديات كبيرة. ويقدم المستشارون الفنيون بالشرطة التابعة للأمم المتحدة المشورة والتدريب لضباط الشرطة الوطنية في كيفية التعامل مع عدد كبير من المتأخرات من قضايا الأخلاق المهنية في مقر الشرطة الوطنية.

وأنتقل الآن إلى البرنامج الثالث، بشأن أمن البلد واستقراره. لقد ظلت تيمور - ليشتي هادئة ومستقرة نسبياً. إلا أن البيئة العملية لا تزال هشة. ووقعت مصادمات بين أعضاء الشرطة الوطنية وقوات الدفاع الوطنية في تيمور - ليشتي في الأشهر الأخيرة. إذ قامت عناصر مسلحة لها صلات محتملة بمجموعات الميليشيات السابقة بعمليات توغل داخل تيمور - ليشتي خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، مما شكل تهديداً محتملاً لأمن البلد. ولا يزال من الصعب مراقبة الحدود، فيما استمرت عمليات الاتجار غير المشروع والتهريب والعبور غير المشروع. وثمة حاجة إلى تعزيز قدرة وحدة دوريات الحدود على إدارة شؤون الحدود.

العام، يمكننا أن نقلل العدد إلى تسعة. ومع ذلك، بات من الجلي أن عدداً من الوزارات ومؤسسات الدولة ما زالت تحتاج إلى مستشارين دوليين لكي تعمل بشكل فعال. ويبدو ذلك جلياً بشكل خاص في مجالات العدل والشؤون القانونية والأمن، فضلاً عن قطاع التمويل والنقد، حيث تقتضي الحاجة وجود خبرات عالية التخصص. ولذا، طلب رئيس الوزراء الإبقاء على ٥٨ وظيفة من وظائف المستشارين في "أهم المجالات الحرجة". وإذ ندرك استمرار الحاجة إلى العديد من تلك الوظائف، فقد أوضح تدقيق أوثق من جانبنا أن ٤٥ وظيفة قد يكون عدداً كافياً.

وبغية تحديد "الأيادي المسؤولة" المحتملة، شرعنا بإجراء مشاورات مكثفة مع الشركاء الثنائيين والمتعدي الأطراف، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. ويقوم البرنامج بوضع الترتيبات لتوفير الموارد اللازمة لتمويل ٩ من الوظائف الـ ٥٨، ولكن لمدة ستة أشهر فقط. والبنك الدولي يعتزم تنفيذ برنامج لبناء القدرة في مجالي التمويل والتخطيط بحلول أوائل العام القادم، وسيعرف عندئذ كم عدد الوظائف التي يمكنه أن يتحمل تكاليفها فعلاً. وفيما عدا تلك الوعود، ليس هناك أي التزام محدد. وبدون استمرار المساعدة الدولية بشكل ما، يكاد يكون من المؤكد أن العديد من مؤسسات الدولة لن تستطيع الاضطلاع بمهامها السيادية بكفاءة، إذا تم الاستغناء عن المستشارين المدنيين في أهم المجالات الحرجة بعد أيار/مايو ٢٠٠٥. ونأمل أن يكون بوسع الشركاء الإنمائيين الثنائيين تقديم تعهدات ملموسة في مؤتمر الشركاء الإنمائيين الذي سيعقد في ديلي يومي ٢٥ و ٢٦ نيسان/أبريل.

أنتقل الآن إلى البرنامج الثاني، الخاص بدعم النهوض بإنفاذ القانون في تيمور - ليشتي. فما زالت الشرطة التابعة للأمم المتحدة تقوم بدورها الاستشاري، مع التركيز على تحسين قدرات الشرطة والتنمية المهنية وتعزيز المؤسسي

الديمقراطي. وفي هذا السياق، قد يتعين على المجتمع الدولي أن يتعامل مع ما تبقى من تحديات. ووفقا للنتائج التي توصلت إليها أفرقة العمل الانتقالية، تبقى هناك تحديات رئيسية في أربعة مجالات: الأمن والاستقرار؛ تنمية قدرات الشرطة؛ الإدارة العامة ونظام العدل؛ حقوق الإنسان والنهوض بالحكم السديد. وتعتبر كل تلك المجالات مهمة في حالة ما بعد الصراع. فإذا سحبت الأمم المتحدة ضباط الاتصال العسكري ومدربي الشرطة كلية لدى انتهاء ولاية بعثتها في ٢٠ أيار/مايو، قد تواجه تيمور - ليشتي تحديات هائلة في طريقها نحو السلام والاستقرار. ولذلك، فأنا أؤيد توصية الأمين العام بالاحتفاظ ببعثة للأمم المتحدة ذات هيكل مصغر بشكل ملائم على النحو المبين في التقرير المعروض على المجلس (S/2005/99) لفترة تصل إلى ١٢ شهرا، حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦. وهذه الفترة يمكن تقصيرها إذا تحددت، في غضون ذلك الإطار الزمني، ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف لتولي المسؤوليات الحاسمة التي تؤديها البعثة حاليا.

وقبيل مغادرتي ديلي متوجها إلى نيويورك، لفت المستشارون القانونيون انتباهي إلى الحاجة الملحة لوضع الأطر القانونية الرئيسية للعديد من الوزارات. كما استفسرت من السلطات التيمورية عن الطريقة التي يمكن بها مكافحة الفساد الناشئ لا بالتقيد الصارم بسيادة القانون فحسب، بل وتنفيذ بعض الإجراءات التأديبية أيضا. وها هنا بلد أنشأته الأمم المتحدة ويتوق زعماءه الوطنيون إلى بناء مؤسسات دولة تكون شفافة وقابلة للمساءلة. وهم يطلبون استمرار الدعم من مجلس الأمن، الذي يعتبرونه القائم على حمايتهم. وفي اجتماع منفصل مع وزير الدفاع وقادة قوة الدفاع الوطنية لتيمور الشرقية، توسلوا طالين ألا تتخلى الأمم المتحدة عنهم، وذكروا بأن الأمم المتحدة هي التي أنشأت قوة الدفاع الوطنية تحت قيادة الراحل سيرجيو فييرا دي ميلو عندما كان يمارس سلطة سيادية.

وغياب إطار حدودي وقانوني متفق عليه لإدارة شؤون الحدود يعد أيار/مايو ٢٠٠٥ سيزيد من حدة تلك المشكلة بدرجة كبيرة. ورغم الآمال التي نعقدها، يبدو من غير المحتمل إلى حد بعيد أن يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن الحدود البرية بحلول ٢٠ أيار/مايو. وستبقى نقطة الضعف الحرجة المتمثلة في فعالية وحدة دوريات الحدود للمحافظة على حالة الأمن على طول الحدود. وقد تولت تلك الوحدة مسؤوليات إدارة شؤون الحدود منذ ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، لكنها لم تكتسب بعد ما يكفي من الخبرة أو الثقة أو القدرة على إدارة شؤون الحدود وحدها، بدون دعم من ضباط الاتصال العسكريين التابعين للأمم المتحدة. وعلاقة تلك الوحدة بقوات الدفاع الإندونيسية لا تزال في مرحلة أولية من النشوء، وهي تعتمد بشدة على ما يوفره ضباط الاتصال العسكري من تيسيرات.

وسوف يستمر العنصر العسكري التابع لبعثة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة في تطوير قوات الدفاع الوطنية في تيمور - ليشتي من خلال برنامجها لنقل المهارات والمعارف، والذي يشمل خمسة نماذج للتدريب. وهذا البرنامج يكمل الترتيبات الثنائية المختلفة القائمة حاليا. وفي الوقت نفسه، يساعد العنصر العسكري أيضا على تطوير وحدة دوريات الحدود، بالتعاون مع الشرطة التابعة للأمم المتحدة. وقد بدأ فريق الاتصال العسكري بتقديم ست دورات تدريبية من إجمالي ٢٣ نموذجاً، تنتهي في آذار/مارس. وبالنظر إلى عدم وجود ترتيبات حدودية كافية، وعدم كفاية قدرات الوكالات الأمنية الوطنية، أعتبر أنه من الضروري الإبقاء على ٣٥ على الأقل من ضباط الاتصال العسكري.

إن نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تيمور - ليشتي يعود أساسا إلى قبول إندونيسيا الصادق لاستقلال تيمور - ليشتي وعزم شعب وقادة تيمور - ليشتي على بناء السلام والاستقرار على أساس مبادئ الحكم

أخيراً، أود أن أعرب عن تقديري للعمل القيم الذي يقوم به نائبي، أتول كهاري، وجميع الموظفين في العنصر المدني وعنصر الشرطة والعنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية على جهودهم المتفانية في أداء ولاية البعثة في مرحلة توطيد عملها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد هاسيغاوا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خوسيه راموس - أورتا، وزير الخارجية والتعاون في تيمور - ليشتي.

السيد راموس - أورتا (تيمور - ليشتي) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أدلي بملاحظات المكتوبة، أود أن أعرب عن خالص التعازي لشعب وحكومة بنغلاديش ولأسرة الأمم المتحدة على قتل حفظة السلام البنغلاديشيين بطريقة وحشية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن بالذات نشعر بفجعية مقتل حفظة السلام لأننا كنا نتعاون بشكل وثيق مع حفظة السلام البنغلاديشيين في بلدي، تيمور - ليشتي، عندما كانت بنغلاديش تسهم بكنية من الهندسة العسكرية في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. إننا نتقدم بخالص تعازينا إلى شعب وحكومة بنغلاديش وأسرة الأمم المتحدة.

كما أود أن أقول بضع عبارات خاصة بشأن بلدكم، سيدي الرئيس. فقد لا تعلمون أنني زرت بنن في عام ١٩٧٧. وبصفتي آنذاك شاباً غير معروف يمثل حركة تحرير وطنية، ذهبت إلى هناك بدعوة من الرئيس ماثيو كيريكو للاشتراك في مؤتمر دولي للتضامن مع بنن في أعقاب محاولة غزوها على أيدي مرتزقة. وعندما خدمت بنن في مجلس الأمن من عام ١٩٧٦ إلى عام ١٩٧٧، كانت أحد أكبر المدافعين عنا، ولن ننسى لها ذلك أبداً. لذلك فإنها مفارقة كبيرة وأمر مثير للاهتمام أنكم بعد ٢٥ عاماً تترأسون المجلس في وقت يتخذ المجلس بعض أكثر القرارات

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعلق بإيجاز على عملية محاكمة الجرائم الخطيرة. لقد بذل المدعون العامون جهوداً حثيثة وأنهم جميع التحقيقات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وسيتم إكمال المحاكمات بحلول أيار/مايو من هذا العام، كما يقضي بذلك قرار مجلس الأمن ١٥٤٣ (٢٠٠٤). وتعمل وحدة الجرائم الخطيرة والأفرقة الخاصة على إعداد قاعدة بيانات ستسمح بإجراء عمليات بحث إلكتروني لجميع قضايا الوحدة. ولا تزال زيادة الملكية الوطنية أمراً هاماً، حيث أن حوالي ٣٤٠ متهما ما زالوا خارج تيمور - ليشتي وقد يعودون في السنوات المقبلة.

ومن الواضح أن عملية محاكمة الجرائم الخطيرة لن تتمكن من الاستجابة التامة للرغبة في تحقيق العدالة لجميع ضحايا أعمال العنف لعام ١٩٩٩. وفي ذلك الصدد، أنشأ الأمين العام لجنة خبراء ستتولى تقييم نتائج العمليتين القضائيتين الجاريتين في جاكارتا وديلي. وستنظر لجنة الخبراء أيضاً في السبل التي يمكن أن يساعد تحليلها لجنة تقصي الحقائق والصدقة. وإني أتطلع إلى تلقي توصيات اللجنة للأمين العام.

إن تسامح شعب تيمور - ليشتي والقيادة المترنة للرئيس كاي رالا زانانا غوسماو، ورئيس الوزراء ماري الكتيري، ورئيس البرلمان الوطني فرانسيسكو "لو - أولو" غوتيريس، ووزير الخارجية خوسيه راموس - أورتا قد مكنا تيمور - ليشتي من التقدم بخطى ثابتة على طريقها نحو السلم والاستقرار. ويتضح من تفاعلي الوثيق مع الزعماء التيموريين مدى تقديرهم واحترامهم للدور البناء الذي تؤديه الأمم المتحدة. ويسعدني اليوم أن أرى في هذه القاعة وزير الخارجية التيموري راموس - أورتا والسفير خوسيه لويس غوتيريس.

حرس الحدود في بلدنا والقوات المسلحة الإندونيسية، ويرصدون التطورات على طول الحدود البرية التي يمكن أن تؤثر في الأمن والاستقرار عموماً، ويوفرون التعليم والتدريب لأعضاء وحدة حراسة الحدود.

إن الاتفاق القانوني الوحيد الذي ينظم التفاعل وتبادل المعلومات بين وكالات أمن الحدود في بلدنا هو اتفاق الاتصال العسكري المبرم بين قوة الأمن التابعة للأمم المتحدة والقوات المسلحة الإندونيسية. ولم نتمكن من التوصل إلى أي ترتيب يخلفه، حيث كنا مشغولين بإظهار حدودنا البرية بوصفها خطوة أولى نحو ترتيبات التعاون الحدودي. ولقد وصلنا للأسف إلى استنتاج أن قدرات وحدة حرس الحدود، رغم أنها تتطور، تحتاج إلى المزيد من التعزيز.

لقد أوضحت إندونيسيا بجلاء أن وكالة الأمن الرئيسية على جانبها من الحدود ستكون القوات المسلحة الإندونيسية - أي الجيش الإندونيسي - كما هو الحال بالنسبة لحدود إندونيسيا البرية الأخرى. وذلك يعني ضمناً أن تدريب وحدة حرس الحدود يحتاج إلى تزويدها ليس برجال شرطة فحسب، بل أيضاً بضباط اتصال عسكريين، يكونون من أكثر الملمين بالأمور العسكرية. ويبدو واضحاً لنا أنه إذا أُسندت إلى ضباط الاتصال العسكريين مسؤوليات تدريبية إضافية، ينبغي زيادة أعدادهم أو على الأقل الإبقاء عليها عند المستوى نفسه.

ووجه إليّ سؤال عما إذا كان يتسنى تخفيض العنصر الذي يضمن أمن ودعم ضباط الاتصال العسكريين. ولا بد أن أذكر بصراحة أنه لو كانت وكالاتنا الأمنية الوطنية قادرة على ضمان سلامة ضباط الاتصال وأمنهم لما طلبنا إطلاقاً استمرار وجودهم. وللأسف، لسنا في موقف يمكننا من ضمان سلامة ضباط الاتصال وأمنهم وقد تم إيضاح ذلك

أهمية بالنسبة لمستقبل وجود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. ونحن على ثقة بأن مجلس الأمن، تحت رئاستكم، سيتخذ مرة أخرى قرارات حكيمة، تتسق مع القرارات التي اتخذها في السنوات الخمس الماضية، وذلك لضمان استمرار توطيد المكاسب التي شهدناها في بلدي. أشكركم كثيراً، سيدي الرئيس.

لدي نص مكتوب - مؤلف من حوالي ١١ صفحة ذات مسافة ضيقة بين السطور - قد تستغرق قراءته بعض الوقت. لذلك، سأحاول اختصار العديد من النقاط لكي نحسن الاستفادة من وقت المجلس.

بادئ ذي بدء، أود أن أذكر بأنني، عندما كنت أحاطب المجلس قبل عام، في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤، تجاسرت وقلت إنني لا أتفق ١٠٠ في المائة دائماً مع تقارير الأمين العام، رغم احترامنا له وللمحيطين به وعاطفتنا نحوهم، تماماً مثلما أقول إننا لا نتفق ١٠٠ في المائة مع ما يقوله الإنجيل. ولذلك، أعذروني إذا كانت لدي بعض الاختلافات مع الممثل الخاص للأمين العام. ولكن تلك الاختلافات بسيطة إلى حد ما.

عندما أرى المبالغ المخفضة المقترحة في التقرير لاستمرار مساعدة الأمم المتحدة، أتذكر أن رئيس وزراء بلدي، السيد الكتيري، قد سلط الضوء بوضوح على طلباتنا ذات الحد الأدنى المقدمة إلى الأمين العام ورؤساء دول أو حكومات بلدانكم. وقُدمت تلك الطلبات بعد تقييم دقيق جداً لحالتنا واحتياجاتنا. وهي تمثل الحد الأدنى الأقل للمساعدة المطلوبة التي يُحصل عليها من الأنصبة المقررة.

وأود أن أبدأ بطلب استمرار وجود ضباط الاتصال العسكريين. لقد قيل لي إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تيمور الشرقية لديها حالياً ٤٢ ضابط اتصال عسكرياً، يسهلون عمليات تبادل المعلومات بين وحدة

ذلك حقوق المليشيا السابقة والعناصر الإجرامية الحالية. ولذلك السبب قررنا ألا نسعى إلى استمرار بقاء وحدة الاستجابة الدولية ونحن نوافق على التوصية بإمكانية سحبها حينما تنتهي الولاية الحالية للبعثة .

وأود الآن أن أتطرق بإيجاز لطلبنا لمدربي شرطة. ونود أن نشهد قيام دائرة شرطة مهنية وأخلاقية ومسؤولة وسريعة الاستجابة ومخلصة في تيمور - ليشتي. ونحن ممتنون للعديد من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الذين يساعدوننا في هذا الاتجاه، وخاصة مبادرة أستراليا والمملكة المتحدة لبرنامج تطوير شرطة تيمور - ليشتي، وللولايات المتحدة والصين وماليزيا. ويسرني أن أبلغ أعضاء المجلس بأن عددا كبيرا من ضباط شرطة تيمور - ليشتي سيتلقون قريبا في اندونيسيا التدريب في التحقيق الجنائي ومراقبة حركة المرور .

إن العديد من المجالات مثل الطب الشرعي والوحدات المتخصصة ووحدتي التحقيقات وما شابهها لا تغطيها تلك المبادرات في الوقت الحاضر. وبالتالي نرى أن من الأساسي إبقاء مدربي الشرطة الـ ٦٢ الذين نشروا في المجالات التي ليس من المرجح فيها حاليا تقديم مساعدة متعددة الأطراف وثنائية. وأرى أن قرار الأمانة العامة بتخفيض عدد مدربي الشرطة المطلوبين بأكثر من الثلث قد لا يكون له ما يبرره.

وأود أن احدد بإيجاز طلباتنا لمستشاري شرطة في المجالات الحرجة لتعزيز القدرات المؤسسية لمؤسسات دولتنا. وتقييمنا بالذات يبين أنه سيقضى حوالي ٦٨ مستشارا. ولكن صديقنا السيد هاسيغاوا، الذي بدا أنه يعرف مجلس الأمن أكثر مما أعرفه، نصحني بعدم الطلب من مجلس الأمن أكثر من الخبراء الـ ٥٨ في المجالات الحيوية الذين تنشرهم حاليا بعثة الأمم المتحدة. وقد استجبنا بتردد لنصحه

الأمر في الرسالة الموجهة من رئيس الوزراء الكندي. ويقترح التقرير المعروض علينا عنصرا مؤلفا من ١٤٤ فردا لذلك الغرض.

ومن الناحية الأخرى، يمكنني أن أؤكد للمجلس على أنه إذا عرض أي بلد في المنطقة ترتيبات احتياطية للإجلاء وغير ذلك من الدعم السوقي، فإن تيمور - ليشتي ستكون حريصة على مناقشة ذلك الترتيب. وبينما نسمع من بعض الأصدقاء أنه يمكن مساعدة تيمور - ليشتي بشكل أكثر فعالية من خلال الترتيبات الثنائية، فإننا نشعر بالحيرة لأننا لم نسمع حتى الآن أي رد إيجابي على الاقتراح الابتكاري بأن يوفر بعض أصدقائنا الحميمين قوة إجلاء احتياطية يمكن تنشيطها بعد فترة إخطار قصيرة جدا. والرد السلبي، أو الصمت، فيما يتعلق باقتراحنا الابتكاري هو الذي يجعلنا أكثر نزوعا إلى الشك حينما نسمع عن ترتيبات احتياطية عوضا عن آلية متعددة الأطراف.

وقبل الاسترسال ببياني، أود أن أعرب عن شكري الصادق للمجلس على موافقته على تمركز وحدة الاستجابة الدولية البرازيلية المؤلفة من ١٢٥ فردا في تيمور - ليشتي منذ أيار/مايو الماضي. ومن حسن الطالع أننا لم نكن بحاجة إلى طلب مساعدتها خلال الأشهر القليلة الماضية. وفضلا عن ذلك، فإن أجهزتنا الأمنية بالذات، وخاصة وحدة الشرطة الاحتياطية، استفادت من التدريب الذي قدمته شرطة الأمم المتحدة وتعمل الوحدة بشكل جيد في التعامل مع التقارير عن حالات تحركات ومشاهدة عناصر المليشيا السابقة، التي تشترك في أنشطة إجرامية متفرقة.

وسيشعر المجلس بالسرور إذ يسمع أنه بالرغم من التنبؤات بخلاف ذلك من بعض الجهات، تصرف عناصر وحدة الشرطة الاحتياطية بانضباط ملحوظ وهي واعية بشكل عميق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع، بما في

بالوسائل المتواضعة ولكنها جوهرية بغية التصدي للتحديات التي تنتظرنا.

وأود الآن أن أبلغ المجلس بإيجاز بالجهود المشتركة لحكومي تي مور - ليشتي واندونيسيا الرامية إلى تسوية بعض مسائل ماضيها المشترك، وخاصة مسائل انتهاكات حقوق الإنسان التي أفيد بأنها حصلت في عام ١٩٩٩، في سياق اتفاق ٥ أيار/مايو بين الأمم المتحدة واندونيسيا والبرتغال. وأكثر من أي أحد آخر، تدرك الحكومتان الحاجة إلى التعامل مع عبء الماضي هذا بطريقة يمكن أن يقبلها شعبانا. ولذا، أنشئت لجنة للحقيقة والصدقة بموجب قرار الرئيسين سوسيلو بامبانغ يودهويونو وزانانا غسماو ورئيس الوزراء ماري الكتيري خلال اجتماع للقادة الثلاثة عقد في دينباسار، بالي، في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٤.

وأود أن أشير إلى أنه بعد وقوع أحداث عام ١٩٩٩، اتخذت كلتا الدولتين إجراءات في إطار اختصاصات كل منهما بغية الاستجابة للتقارير الموثقة بشكل جديد لانتهاكات حقوق الإنسان. ففي اندونيسيا، أنشئت محكمة مخصصة لانتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية. وانتهى عمل المحكمة. وفي غضون ذلك، وافق البرلمان الاندونيسي قانونا ينشئ لجنة برلمانية لتقصي الحقائق والمصالحة. وفي تيمور - ليشتي استجبتا للحاجة إلى تقصي الحقائق والرغبة في المصالحة بإنشاء لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة، التي انتهت عملها من فوره. وهي الآن تعد تقريراً نهائياً. وفي تيمور - ليشتي أنشأ الممثل الخاص للأمين العام مع كل السلطات التشريعية والتنفيذية المسندة إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، فريق الجرائم الخطيرة الذي أشار إليه من فوره السيد هاسيغوا.

ويتم تحقيق العدالة بأشكال عدة، أعمها المحاكمة الجنائية. وتستلزم العدالة العقابية المحاكمة القانونية أو العقوبة،

ولم نطلب من احتياجاتنا المتوقعة ما يزيد على المساعدة التي يقدمها العديد من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، وطلبنا إلى المجلس أن ينظر في تقديم عدد لا يزيد على ٥٨ مستشاراً مدنياً.

وأود أن أقول إن أحد أسباب إصرارنا على الحاجة إلى ٦٨ خبيراً هو أن تجربة ما يسمى بالمساهمات الاختيارية التي تقدم من خلال التدابير الثنائية لم تكن أكثر التجارب الرائعة. وحينما نسمع نحن في تيمور - ليشتي، وخاصة أنا بالذات - وإنني متأكد بأن الأمين العام وبعض البلدان المتلقية الأخرى لاحظت هذا؛ وفي الواقع، ما عليكم إلا أن تسالوا صديقكم حامد كرزاي، رئيس أفغانستان، وبعض البلدان الأخرى - عبارة "الترتيبات الثنائية الطوعية"، فإنها نادراً ما تعني أن تلك الوعود سيتم الوفاء بها. وبالتالي فإننا نشعر بارتياح بالغ حينما يطلب منا أن نعول على الترتيبات الثنائية. وبطبيعة الحال، لا بد أن نشيد إشادة واجبة بالبلدان التي ساهمت حقاً في تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسداد أجور الخبراء بغية مساعدة حكومتنا. ولكننا إذا تعين علينا أن نعول حصرياً على التمويل الثنائي، فإن الحالة ستكون كئيبة جداً في بلدي فيما يتعلق بضمان تشغيل مؤسساتنا وبناء قدراتها.

كما أن طلباتنا والاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام تتماشى مع توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565). وينص تقرير الفريق الرفيع المستوى، في الفقرة ٢٢٤، بوضوح على أن "عدم توجيه استثمارات كافية في حفظ السلام يزيد من احتمال عودة البلد إلى الصراع".

وإنني لعلني أقتناع بأن المجلس، بما يتحلى به من حكمة، سيوحد كلمته ويعزم أمره على تزويد تيمور - ليشتي، من خلال الأمم المتحدة وبطريقة مأمونة ومضمونة،

المتعددة الأعراق والمتعددة الثقافات عمليتي انتخابات ديمقراطية اعتبرها جميع المراقبين غير المتحيزين حرة ومفتوحة بحق. وقد فشلت الأحزاب الإسلامية الأصولية في الحصول على أي مكاسب. ولكن التجربة الديمقراطية في إندونيسيا تظل، إجمالاً، تجربة بازغة وهشة، ولا يوجد ضمان بأن تلك العناصر لن يكون لها نفوذ، ولن تحصل، في نهاية المطاف، على السلطة.

يجب أن يقبل ويفهم سكان تيمور - ليشتي والمجتمع الدولي التحديات المعقدة التي يواجهها الزعماء المدنيون في إندونيسيا وذلك في محاولة لإدماج تجربتهم الديمقراطية بإصلاحات حصرية. إذ أن ممارسة الضغط الخارجي المفرط على الزعماء المدنيين المنتخبين من أجل الوفاء بتوقعات المجتمع الدولي بإجراء عملية مقاضاة ومحاكمة موثوق بها - أي سجن كبار القادة العسكريين - مهما كانت العملية مرغوباً فيها، يمكن أن تسفر عن اضطراب داخل القوات المسلحة، وبذلك يتقوض الاستقرار وتتقوض التجربة الديمقراطية بأسرها في أكبر بلد إسلامي في العالم.

لقد أظهر زعماء وشعب إندونيسيا شعوراً ملحوظاً من الواقعية بترحيبهم بتييمور - ليشتي بوصفها دولة ذات سيادة، وكان الرئيس السابق عبد الرحمن وحيد قد زار تيمور - ليشتي في عام ٢٠٠٠، وحضرت الرئيسة الحالية ميغاواي سوكارنوبوتري احتفالنا بالاستقلال عام ٢٠٠٢. وقد أظهرت القيادة العسكرية الإندونيسية نية حسنة عامة بالتعاون مع سلطات الأمم المتحدة المدنية والعسكرية في تيمور - ليشتي بعد انسحابها من الأراضي في عام ١٩٩٩.

وقد رُفعت العناصر المسلحة البالغ عددها بعض المئات والتي هربت إلى تيمور الغربية الإندونيسية في عام ١٩٩٩ عن زعزعة استقرار تيمور - ليشتي، بفضل السياسة

بحيث تكون الضحية هي الدولة، والضحية شاهد للدولة. وهي محاكمة جنائية وتركز على الماضي. أما العدالة التصالحية - المحور الرئيسي للجان تقصي الحقائق - فهي تتعلق بالأشخاص، بحيث يكون الضحايا هم الشاغل الأساسي وليسوا مجرد شهود، والمنتهدك يجبر على الحقيقة.

وتقتضي تيمور - ليشتي أن يكون التركيز على العدالة التصالحية لكي يولى الاهتمام الأولي للأشخاص وللمشاركة وللحوار وللاحتياجات وللمستقبل. إن ماضينا مأساوي ودموي على حد سواء، وإذا كان يتعين علينا أن نسبر غوار الماضي، فإلى متى نرجع؟

إن الحرية أعظم عمل من أعمال العدالة والرحمة التي حلت على شعب تيمور - ليشتي. إننا اليوم أحرار. هذه هي العدالة؛ لأنه لا يمكن أن توجد عدالة أكبر من حريتنا.

وإندونيسيا حرة أيضاً مثلما لم تكن من قبل وهي تبدأ في اتخاذ خطوات لمواجهة ماضيها لكي تخلص نفسها من الثقافة المنتشرة المتمثلة في العنف وسوء المعاملة والإفلات من العقاب. وقد تعرض مئات الآلاف من الإندونيسيين للسجن والقتل والتعذيب وصنفوا بأنهم "شيوعيون" ووصموا بالعار لمعظم حياتهم. ومن ثم، اعتمدت إندونيسيا في البرلمان الوطني قانونها للحقيقة والمصالحة. ولذلك، اعتمد البرلمان الوطني في إندونيسيا قانون تقصي الحقيقة والمصالحة.

وأمام تيمور - ليشتي وإندونيسيا طريق طويل صوب إدماج الديمقراطية وحكم القانون. وتبدأ تيمور - ليشتي من جديد، من رماد العنف عام ١٩٩٩. وإندونيسيا أيضاً، تبدأ مجدداً وهي تناضل من أجل إصلاح نظامها القضائي وقواتها المسلحة.

إن إندونيسيا أكبر بلد إسلامي في العالم، ويقطنها ٢٣٠ مليون نسمة؛ وهي الآن ثالث أكبر ديمقراطية، على الرغم من قصورها. وفي عام ٢٠٠٤، شهدت تلك الأمة

الاختصاصات التي عقدناها مع زملائنا وأصدقائنا الإندونيسيين، على دراية كاملة بأن اختصاصات لجنة تقصي الحقيقة والصدقة يجب أن تكون، قبل كل شيء، ذات مصداقية وأن تحظى بالقبول في كل من تيمور - ليشتي وإندونيسيا. وستتألف اللجنة من ١٠ أشخاص تقريبا؛ وسيصدر الرئيسان القرار النهائي في هذا الصدد. وسيتم اختيارهم من أفراد مستقلين من السلك الأكاديمي ومن خبراء حقوق الإنسان ومن القضاة والمؤرخين من كل من تيمور - ليشتي وإندونيسيا.

وسيتتبع أعضاء اللجنة بحصانة كاملة أثناء تأديتهم لعملهم. وسيتتبعون بحرية التنقل في إندونيسيا وتيمور - ليشتي، وبحق غير مقيد في الحصول على أي وثائق من المصادر القائمة - أي، من المحكمة الإندونيسية المخصصة لحقوق الإنسان ومن عملياتنا للجرائم الخطيرة ومن لجنتنا لتقصي الحقيقة والمصالحة والاستقبال - وستكون لهم سلطة إجراء مقابلات مع أي فرد في إندونيسيا أو في تيمور - ليشتي يرتأون ضرورة مقابله للحصول على معلومات إضافية لعملهم. وقد يكون أمام اللجنة عام أو عامان من العمل وستُنهي عملها في تقرير يقدم لرئيسينا، اللذين سيقدمانه إلى البرلمان في كلا البلدين.

ونحن، بدورنا، أخذنا في الحسبان، عند تحديد أفضل آلية لحكومتنا وبلدينا للتعامل مع أحداث الماضي، وجهات نظر العديدين. وقد أمضينا، رئيس جمهوريتي وأنا، وقتا طويلا نتشاور مع زعماء الكنيسة وأعضاء المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وجميع الأحزاب السياسية الممثلة في برلماننا. ونعلم أن هذه المبادرة فريدة من نوعها. وهذه هي المرة الأولى في التاريخ الحديث يقرر فيها بلدان كان بينهما صراع فيما سبق التعامل مع قضايا العنف من خلال لجنة مشتركة لتقصي الحقيقة والصدقة. ونؤمن بأن هذه العملية إذا نجحت، لا سيما وأنها تخص بلدا كاثوليكيًا في معظمه -

الصارمة للحكومة الإندونيسية المتمثلة في الإسهام في استقرار تيمور - ليشتي وفي التعاون الوثيق بين قيادتي قوة حفظ السلام والقوات العسكرية الإندونيسية.

وقد أحرزت مباحثات ترسيم الحدود بين جانبينا تقدما في زمن قياسي، وتم ترسيم ما يصل إلى ٩٦ في المائة. وحكومة كل بلد مصممة على إنهاء عملية ترسيم الحدود، ولكن لا يمكننا توقع متى سيحدث ذلك.

ويواصل مئات الأفراد من أصل تيموري شرقي العمل في الخدمة المدنية في إندونيسيا، ويواصل عدة مئات منهم العمل الفعلي في الشرطة الوطنية الإندونيسية من دون التعرض لأي تفرقة.

ونحن على دراية بأن من المستحيل الوفاء باحتياجات جميع الضحايا وأن من المستحيل توفير عدالة كاملة. وطبيعة الصراع المتداخل الولايات القضائية تدعم الحجة بأن أفضل سياق للجنة تقصي الحقيقة والصدقة، في هذه الحالة، هو سياق مؤسسي ثنائي بين البلدين. وقد حان الوقت لتيمور - ليشتي وإندونيسيا أن تتعاملوا مع ماضيها المشترك المضطرب بينما تكفلان مستقبلنا الديمقراطي.

واسمحوا لي أن أنشاطر بإيجاز مع أعضاء المجلس بعض عناصر اختصاص لجنتنا لتقصي الحقيقة والمصالحة، وأود أن أبدأ بملاحظة تحذيرية بأنه، بينما تمت مراجعة الوثيقة بدقة على المستوى الوزاري، لا يزال الأمر يتطلب توقيع رئيسي الجمهورية ورئيسي الوزراء أو وزير الخارجية لدينا عليها لكي تصبح رسمية وسارية المفعول. ونتوقع أن يوقع رئيسانا ورئيسا وزرائنا بالأحرف الأولى على اختصاصات لجنتنا لتقصي الحقيقة والصدقة.

ونظرا لأن الجزء الخاص من بياني المتعلق بتلك الوثيقة يقع في ثلاث صفحات تقريبا، فسأخصه وأكرس له دقيقة واحدة فقط. لقد كان الجانبان، في المناقشات بشأن

جميعا - قيادة تيمور الشرقية وشعبها والمجتمع الدولي - فخورون عن حق بالإنجازات التي تحققت، فإن السلام في تيمور الشرقية والمؤسسات التي جعلت ذلك السلام حقيقة لا تزال جميعها ضعيفة. ولا نعتقد أن طلب تمديد البعثة لفترة ستة شهور أو سنة أخرى، لتوطيد السلام الذي أنجز طلب مشتط.

إنني أشكر المجلس، وأسأل الله العلي الرحيم أن يلهمه في مداولاته.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد راموس - أورتا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي وإلى بلدي بن.

السيد أو شيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أقدم تعازي حكومي لحكومة وشعب بنغلاديش بمناسبة عملية القتل المأساوية التي حدثت لحفظ السلام البنغلاديشيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

سيدي الرئيس، يعرب وفدي عن تقديره لعقدكم هذه الجلسة العامة المتعلقة بالحالة في تيمور - ليشتي في هذه المرحلة الهامة للنظر في خطواتنا المستقبلية عندما تقترب نهاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية في غضون بضعة أشهر.

ونشكر الممثل الخاص للأمين العام لتيمور - ليشتي، السيد هاسيغاوا، على إحاطته الإعلامية الشاملة. ونرحب بحضور السيد خوسيه راموس - أورتا، وزير خارجية تيمور - ليشتي، ونشكره على البيان الذي أدلى به من فوره.

في البداية، نود أن نشير مع الارتياح، الإنجازات الملموسة والتقدم الذي أحرز في الحالة العامة في تيمور - ليشتي، كما يوضح تقرير الأمين العام S/2006/99، ولا سيما في تحسن الحالة الأمنية، فيما يتعلق بمؤسسات الدولة وقدراتها ومن حيث تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، خلال مرحلة التوطيد النهائية من عمل بعثة الأمم المتحدة في السنة الماضية.

واحد من أصغر وأفقر بلدان العالم - وأكبر بلد مسلم في العالم به أكبر ديمقراطية قائمة، فيمكنها بالفعل أن تكون سابقة إيجابية لسائر أنحاء العالم. ومن شأنها أن تظهر، في هذا الوقت من المناقشات وما يسمى بالحوار بين الحضارات، أن بلدا مسلما في أغليته وبلدا كاثوليكيا في أغليته، وكليهما من العالم النامي، لديهما الشجاعة والرؤية لمعالجة ماضيها المشترك وإنهاء أتعس فصل في تاريخهما على نحو مرض لشعبينا، في المقام الأول، ولكن يفى أيضا بتوقعات المجتمع الدولي.

ختاما، بالنيابة عن رئيس جمهورية ورئيس وزراء بلدي، وعن شعبي بأسره، أناشد مجلس الأمن أن ينظر نظرة إيجابية إلى طلبنا بتمديد نهائي لسنة واحدة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

وأنا أعلم أن مصداقيتي الشخصية لدى معظم من خدموا في مجلس الأمن في السنوات الخمس الماضية ليست جيدة جدا، لأن هذه ليست المرة الأولى التي أقف فيها هنا لكي أطلب تمديدا لمدة ستة أشهر أو سنة أخرى. ولكن أعضاء المجلس على علم بالمثل اللاتيني "الخطأ من الإنسان". لقد أخطأت في الماضي، حيث كنت متفائلا، واعتقدت بأنه، بحلول عام ٢٠٠٤، لن نحتاج إلى آلية لحفظ السلام في تيمور - ليشتي. ونحن نطلب تمديدا لسنة إضافية أو لستة أشهر إضافية لآلية حفظ السلام.

وهي بعثة صغيرة جدا وبالغة الأهمية. ونحن نعلم أن مجلس الأمن يواجه أعباء غير عادية في أماكن أخرى. ومنذ عام ١٩٩٩ إسهمت الأمم المتحدة إسهاما كبيرا، بقيادة الأمين العام وقيادة مجلس الأمن، فيما أصبح اليوم من أنجح قصص الأمم المتحدة في العالم.

إننا لا نريد، إذا جاز التعبير، ابتزاز مجلس الأمن بسيناريوهات رهيبه حالكة، ولكن الحقيقة أنه بقدر ما أننا

البلدان من تعزيز جهودهما الرامية إلى إيجاد حل مبكر لمسألة الحدود، بما في ذلك تخصيص التمويل المبكر للجنة الفرعية الفنية المشتركة بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي والمعنية بتعيين الحدود وتنظيمها.

وثمة تحد آخر يتمثل في وجود ما يوصف بأنه ثغرات في عملية الانتقال في تيمور - ليشتي، وهي تعمل بجهد تجاه مرحلة ما بعد الصراع وبناء السلام المستدام، التي حددها الأمين العام. ونحن نحيط علما باكتشاف تلك الثغرات. وإزاء خلفية التقدم الكبير المحرز حتى الآن، وبينما تدخل أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام في مرحلتها النهائية، مما يستدعي مضاعفة الجهود لتوطيد السلام، يشكل وجود بعض المتطلبات التي لم تستوف بعد في بعض المجالات الأساسية سببا للقلق. وهذه الحالة، إذا ما تركت بلا حل، يمكن أن تهدد المكاسب الهامة التي أنجزت بل ويمكن أن يكون لها أثر مدمر، الأمر الذي يجب تفاديه. ولكن ديلي لا تستطيع مواجهة تلك المشاكل لوحدها؛ وليس من المرجح أن تكون المساعدة الثنائية ميسورة. ولذلك يقترح الأمين العام، على أساس استمرار وجود هذه الثغرات، إبقاء بعثة الأمم المتحدة بعد إعادة تشكيلها وتخفيضها لمدة سنة أخرى. ونحن نحيط علما بذلك التقييم.

لقد استثمر المجتمع الدولي، بما فيه اليابان، استثمارا كبيرا في تيمور - ليشتي منذ عام ١٩٩٩، في مساعدتها على التوصل إلى السلام، وترسيخ مكاسبها والوقوف على قدميها، ولكننا نريد ضمان أن تظل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي تمثل قصة النجاح التي كانت. ولا نريد أن نرى تراجعاً عكسياً في المراحل النهائية من بناء السلام. ولذلك فإن اليابان مستعدة للنظر بتعاطف في الاقتراح الرامي إلى الاحتفاظ، بعد انتهاء الولاية الحالية للبعثة، بشكل ما من أنشطة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي لمعالجة تلك الثغرات.

ونحن سعداء بهذه التطورات المطردة والإيجابية التي يجري إحرازها في البلد، لأن اليابان، بوصفها صديقا آسيويا، شاركت بقدر كبير جدا في مساعدة تيمور - ليشتي في عملية حفظ السلام وترسيخ مكاسب السلام، من خلال بعثة الأمم المتحدة وغيرها من الأطر الدولية المتعددة الأطراف والثنائية. ونود أن نشيد بالمثل الخاص هاسيغاوا وموظفيه، والعاملين في الميدان، على إسهاماتهم القيمة، ونعرب عن توقعاتنا الكبيرة لأن يدفعوا جهودهم إلى الأمام وولاية البعثة تقترب من نهايتها في أيار/مايو، لجعل تلك الإنجازات راسخة ودائمة بأكبر قدر ممكن.

وينبغي الترحيب بالتحسن الكبير في العلاقات الثنائية بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي خلال الشهور الأخيرة، كما يظهر من المبادرات المتخذة على أرفع مستوى من قبل الرئيس غوسماو والرئيس يودهويونو. ونحن نشيد إشادة عالية بذلك التطور المشجع في علاقتهما الثنائية، ونأمل أن تستمر هذه العملية، لأنها ذات أهمية حاسمة لمستقبل تيمور - ليشتي.

ومن الناحية الأخرى، لا تزال هناك مشاكل تقتضي اهتماما جديا من كلا البلدين. ووفدي يساوره القلق، على سبيل المثال، إزاء الاحتمال المشار إليه في تقرير الأمين العام (S/2005/99)، بأنه من غير المرجح أن ينتهي تعيين الحدود البرية بحلول أيار/مايو بسبب تأجيل الاجتماعات الثنائية. وظلت الحوادث مستمرة، بما في ذلك الهجوم الأخير الذي قامت به مجموعة مليشيا مسلحة سابقة وما نتج عن ذلك من إطلاق للنار، على الرغم مما ورد في التقرير من هدوء واستقرار عام في البلد. ونحن نحث كلا الجانبين على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان التوصل بالحدوثات المتعلقة بترسيم الحدود إلى خاتمة ناجحة وتعزيز السيطرة على الحدود بتحسين التعاون الثنائي. وهذه التدابير ذات أهمية بالغة على وجه الخصوص للأمن في تيمور - ليشتي، ونأمل أن يزيد

بالعزم على بناء دولة تقوم على أساس التملك والمساءلة. ويجب أن نضمن أن تعمل البعثة ووجود الأمم المتحدة الذي سيخلفها على استمرار عملية الانتقال بسلاسة، كما يجب ألا ندخر وسعا للتأكد من أننا سنكتب فصلا ناجحا في تاريخ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في ذلك البلد.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

في البداية، أود أن أشارك في عبارات التعازي الموجهة إلى حكومة وشعب بنغلاديش في وفاة عدد من حفظة السلام من ذلك البلد في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن هذا الحادث المأساوي يؤكد مرة أخرى أهمية ضمان سلامة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذين يؤدون عملا بالغ الأهمية للمجتمع الدولي بأسره.

إننا نشعر بالامتنان للممثل الخاص للأمين العام، السيد هاسيغاوا، على عرضه للتقرير المرحلي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، والمعلومات الإضافية المفيدة للغاية التي وافانا بها حول التطورات المستجدة في ذلك البلد.

وفي الأشهر القليلة الماضية، أحرزت تيمور-ليشتي مزيدا من النجاح نحو الاعتماد على الذات. وقد أحطنا علما بالبداية الناجحة لعملية انتخاب هيئات الحكم المحلي، واستمرار عملية إنشاء الهياكل التشريعية وتعزيز المؤسسات العامة. ونعتبر أن بقاء الحالة السياسية الداخلية مستقرة في البلد ككل أمر في غاية الأهمية.

ولكننا نتفق مع النتائج التي خلص إليها الأمين العام ومفادها أن ما حققه التيموريون من تقدم لا يكفي، وأن تيمور-ليشتي لم تف بعد بالمعايير الضرورية للدولة المستقلة، على الرغم من أن الحكومة والشعب، بدعم من الأمم المتحدة، تبذلان جهودا مكثفة للغاية في هذا المضمار.

وفي ذلك الصدد، نلاحظ أن إنهاء عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، في بعض حالات الصراع في مناطق العالم، أعقبه إنشاء نوع من عملية بناء السلام. وبالمثل، في حالة تيمور - ليشتي، نعتقد أن وجود بعثة صغيرة للأمم المتحدة مكرسة لبناء السلام، بالحد الأدنى من العدد اللازم من الموظفين، ومأذونة لفترة محدودة، يمكن أن يكون حلا مفيدا وعمليا لبقية المشاكل التي يواجهها البلد في آخر مراحل الانتقال.

وأود أن أضيف أن اليابان ستقدم دعما قويا ومستمرًا في جهد بناء الدولة في تيمور - ليشتي من خلال معونتنا الثنائية أيضا، بالتركيز على قطاعات مثل بناء القدرة وتنمية الموارد البشرية، والهياكل الأساسية، والزراعة وتوطيد السلام وسنشارك بفعالية في اجتماع شركاء التنمية المقرر عقده في نيسان/أبريل.

ويتعين علينا أيضا معالجة المسائل المتعلقة بالجرائم الخطيرة المرتكبة في الماضي في تيمور - ليشتي، لأن لها تأثيرا شديدا على مستقبل الاستقرار والتنمية في البلد. ونلاحظ أن الأمين العام قرر إنشاء لجنة من الخبراء لمواجهة مسألة الإفلات من العقاب بصورة قاطعة. ومن أجل أن تعمل اللجنة بفعالية، ينبغي لها أن تجد تعاوننا جيدا من البلدان المعنية. ولدينا أمل قوي في أن تقيم اللجنة علاقة بناءة مع لجنة تقصي الحقائق والصدقة التي اتفقت حكومتا تيمور - ليشتي وإندونيسيا على إنشائها.

وختاما، تعرب حكومة بلادي عن اقتناعها بأنه من خلال الدعم المستمر للمجتمع الدولي، لاسيما الأمم المتحدة، سوف تتوطد أسس الاستقرار والتقدم في تيمور-ليشتي، وسيمضي شعب تيمور-ليشتي قدما تحت القيادة السياسية الحكيمة للبلد - ونخص بالذكر الرئيس غوسماو، ورئيس الوزراء ألكيتيري، ووزير الخارجية راموس هورتا -

وشأني شأن زملائي الآخرين، أشعر بالامتنان للممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية، كما أنني ممن للبعثة التي يرأسها على العمل الذي تقوم به. ويسعدني أيضا أن أرحب بعودة وزير خارجية تيمور - ليشتي إلى المجلس.

وبعد قليل، سيدلي ممثل لكسمبرغ ببيان باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أعرب عن تأييد المملكة المتحدة لذلك البيان.

وكما يوضح تقرير الأمين العام، فإن تيمور - ليشتي، حكومة وشعبا، وبمساعدة من بعثة الأمم المتحدة، تواصل تحقيق تقدم على طريق الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي. ولكننا نتفق مع التقييم الذي قدمه الأمين العام ومفاده أن ثمة تحديات كبيرة لا تزال ماثلة أمامنا - وقد استمعنا إلى سرد لتلك التحديات هذا الصباح - ولذلك، سيبقى تقديم المساعدة الدولية مسألة حيوية. وحرى بنا جميعا أن نقدم تلك المساعدة - سواء أكانت من الأمم المتحدة، أو إقليمية أو ثنائية.

والمملكة المتحدة تؤيد بشدة استمرار وجود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي إلى ما بعد انتهاء ولاية بعثتها في أيار/مايو القادم. وما نريد أن نراه هو بعثة خلف أصغر حجما وأكثر تركيزا، وأن تكون أساسا بعثة سياسية تركز على بناء القدرات المؤسسية ولها استراتيجية خروج واضحة وقابلة للتنفيذ. وأعتقد أن هذا هو الطريق السليم الذي سينقلنا من الترتيبات الحالية إلى وضع تتمناه تيمور الشرقية كثيرا، أي أن تكون قادرة على أن تفعل ذلك بنفسها تماما. وإلى أن يتحقق ذلك، ستبقى الحاجة إلى وجود بعثة هناك.

وإننا نرحب باستمرار تطور العلاقة بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي، بما في ذلك من خلال إنشاء لجنة ثنائية للحقيقة والصدقة، التي أشار إليها وزير الخارجية في وقت

وينطبق ذلك بالدرجة الأولى على الإدارة العامة والشرطة ومراقبة الحدود.

وبعد ٢٠ أيار/مايو من هذا العام، وهو موعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة، سيبقى البلد بحاجة إلى مساعدة دولية متعددة الأوجه لضمان الأمن والاستقرار والتنمية. وهذا بالضبط ما دعا روسيا إلى دعم توصية الأمين العام - التي وافقت عليها حكومة تيمور - ليشتي - باستمرار أنشطة البعثة بميكل مخفض لفترة تصل إلى عام واحد. وفي غضون تلك الفترة، ينبغي الإبقاء على وجود مستمر للأمم المتحدة في ذلك البلد.

ونرحب بتحسين العلاقات التيمورية - الإندونيسية، ونأمل أن تبدأ اللجنة الثنائية للحقيقة والصدقة عملها قريبا. بما يساعد على تعزيز التعاون بين الدولتين ويسر التوصل إلى حلول سريعة لما تبقى من مشاكل معلقة، بما في ذلك التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في تيمور الشرقية عام ١٩٩٩.

والتسوية الكاملة لمسألة حدود الدولة تكتسي أهمية كبيرة لضمان الأمن والتنمية المستدامة في تيمور - ليشتي. ونتطلع إلى حلول سريعة في هذا المضمار تقبل بها كل الأطراف المعنية.

وختاما، أود أنؤكد مرة أخرى دعم الاتحاد الروسي للعمل الذي يؤديه السيد هاسيغاوا وطاقم موظفي البعثة التي يرأسها بغية إنجاز ولايتها البالغة الأهمية.

السير أمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم

بالانكليزية): أود أن أشارك زملائي في الإعراب عن تعازي الحكومة البريطانية لحكومة بنغلاديش. وينبغي ألا ننسى أبدا، وفي كل وقت، أن حفظة السلام وموظفي الأمم المتحدة هم الذين يقفون على الخط الأول حقا في جهودنا من أجل إرساء سلام وأمن دوليين أفضل.

مؤسساتها الوطنية وإدارتها العامة. وفي ذلك السياق، هنئ شعب تيمور - ليشتي وسلطانها على كل ما فعلوه للتغلب على الظروف الصعبة التي كانت سائدة وقت الاستقلال، وبذلك يتقدمون نحو السلام والرخاء والديمقراطية. كما نود أن نعرب عن امتناننا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (بعثة الدعم) على عملها، ولجميع الأجهزة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة التي ساهمت إسهاما كبيرا في تلك المنجزات.

كما يتبين من تقرير الأمين العام (S/2005/99) والإحاطة الإعلامية المفيدة التي قدمها السيد هاسيغاوا، ما زال هناك عدد من المهام ينبغي إنجازها. وما زالت تيمور - ليشتي تحتاج إلى مساعدة المجتمع الدولي في مجالات أساسية مثل مراقبة وإدارة الحدود؛ وإنشاء جهاز للشرطة المختصة؛ وإنشاء مؤسسات الدولة الأساسية؛ واحترام الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان. ولقد أحرز تقدم في كل مجال من تلك المجالات. ولكن، كما يلاحظ الأمين العام في تقريره، لم تبلغ تيمور - ليشتي بعد العتبة الحاسمة للاكتفاء الذاتي.

كما نرحب بالتقدم الكبير المحرز في مجال العلاقات بين تيمور - ليشتي وجارتها إندونيسيا وأستراليا. بالنسبة لإندونيسيا، ينبغي أن نشدد على الحالة الجيدة للعلاقات الثنائية، وهو ما تشهد عليه الاجتماعات الرفيعة المستوى والمتكررة بين رئيس الجمهورية غوسماو ورئيس الوزراء الكتيري تيمور - ليشتي من ناحية، والرئيس الإندونيسي سوسيلو بامبانغ يودهويونو من الناحية الأخرى. ولكن ما زالت هناك مسائل عالقة، مثل ترسيم الحدود البرية. وفيما يتعلق بالمسائل الحدودية، ناشد تيمور - ليشتي وجارتها مواصلة العمل على ترسيم الحدود البرية والبحرية وتحديد كيفية اقتسام الموارد الطبيعية للجرف القاري. ونعتقد

سابق. كما نرحب بالتقدم الكبير المحرز بشأن مسألة ترسيم الحدود، ونشجع الحكومتين، إن لم يكن هناك حقا سوى ٤ في المائة من المشاكل المعلقة، على حل نسبة الـ ٤ في المائة المتبقية في أقرب وقت ممكن.

وأخيرا، أود أن أؤكد دعمنا للجنة الخبراء التي أنشأها الأمين العام لتقييم التقدم المحرز - وخاصة كيفية معالجة مسألة العدل - ونتطلع إلى توصية تغطي حقوق الإنسان والعدل الدائم والمستدام في تيمور - ليشتي.

السيد ميورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):

بداية، أود أن أعرب عن تضامننا وتعازينا لشعب وحكومة بنغلاديش ولأسر الجنود الذين ماتوا في جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤخرا.

وأود أيضا أن أشكر السيد سوكهيو هاسيغاوا، الممثل الخاص للأمين العام في تيمور - ليشتي، على عرضه للتقرير الأخير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. ونرحب أيضا بوجود السيد راموس - هورتا وزير خارجية تيمور - ليشتي. ووفدي يسعه بشكل خاص أن يرى السيد راموس - هورتا يجلس بيننا على طاولة المجلس، لأن ذلك تعبير عن نجاح العملية برمتها التي أفضت إلى استقلال تيمور - ليشتي، والتي بدأت إبان عضوية بلادي في مجلس الأمن خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠. وتود الأرجنتين أن تؤكد مرة أخرى استعدادها لمواصلة تقديم المساعدة إلى تيمور - ليشتي وهي ترسخ مؤسساتها وتسعى إلى المحافظة على ما تحققت من إنجازات خلال السنوات الخمس الماضية، بتضحيات عديدة وتكاليف باهظة.

وخلال الفترة المنقضية منذ صوت شعب تيمور - ليشتي بكل شجاعة مؤيدا للاستقلال، أحرزت حكومة ذلك البلد، بمساعدة المجتمع الدولي، تقدما بارزا في ترسيخ

داخل مجلس الأمن من أجل إنشاء بعثة للأمم المتحدة على غرار اقتراح الأمين العام وسلطات تيمور - ليشتي.

في المدة القصيرة التي مرت منذ عام ١٩٩٩، أظهر شعب تيمور - ليشتي للمجتمع الدولي تفانيه في سبيل السلام والديمقراطية وتصميمه الشجاع على بناء دولة مزدهرة. وتعتبر الأرجنتين أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم دعمه لبناء المؤسسات التيمورية. فالسحب المتعجل لمشاركة الأمم المتحدة من تلك العملية يمكن أن يعرض للخطر المنجزات والاستثمار الكبير للمجتمع الدولي في تيمور - ليشتي.

السيد فابورغ - اندرسن (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): أود مثل الزملاء الآخرين أن أتقدم بتعازينا القلبية إلى حكومة وشعب بنغلاديش على فاجعة مقتل ٩ من حفظة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أشكر الممثل الخاص سوكيهيرو هاسيغاوا على إحاطته الإعلامية الوافية وأن أشيد به على عمله الممتاز. كما أرحب بوزير خارجية تيمور - ليشتي في مجلس الأمن. وتؤيد الدانمرك البيان الذي سيذلي به ممثل لكسمبرغ باسم الاتحاد الأوروبي.

إنه لأمر واعد جدا أن تكون التطورات الإيجابية والتقدم المحرز في تيمور - ليشتي قد تواصلت خلال الأشهر الثلاثة الماضية. فلقد تم توطيد العملية الديمقراطية بإجراء انتخابات محلية وبالعامة التشريعية في البرلمان الوطني. ونرحب بجهود الحكومة لتنفيذ التزاماتها الخاصة بالإبلاغ وفقا للصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وفي ذلك الصدد نحث الحكومة على الإسراع باختيار أمين لحقوق الإنسان والعدالة.

لقد كان وجود بعثة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي عاملا هاما للاستقرار، وكفلت هذه البعثة إحراز تقدم

أن من الضروري حل تلك المسائل العالقة حتى تتمكن تيمور-ليشتي من التوجه نحو المستقبل بحالة اقتصادية أقوى.

كما نرحب بإنشاء اللجنة الثنائية لتقصي الحقائق والصدقة، التي أشار إليها للتو وزير خارجية تيمور - ليشتي. وكما أُشير من قبل، رغم قيام الأمم المتحدة بعمل جدير بالإشادة في الأعوام الأخيرة، ما زال هناك الكثير مما ينبغي فعله. ونشعر بأن انسحاب الأمم المتحدة السابق لأوانه من تيمور-ليشتي يمكن أن يسفر عن عواقب سلبية لمستقبل البلد، وربما يعرض للخطر كل ما أُنجز حتى الآن، وقد أُنجز بجهد كبير. لقد أشار وفدي في مناسبات أخرى إلى ضرورة اتخاذ مجلس الأمن نهجا بعيد المدى، مع التقييم السليم للعواقب المحتملة من قرار متسرع على رفاهية البلدان التي تعمل بجهد لبناء مؤسساتها.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ينبغي أن نستخلص درسا من أحداث التسعينات في بلد من بلدان منطقتنا - هايتي - التي نأمل ألا تتكرر في هذه الحالة. يجب ألا ننسى أن تيمور - ليشتي لم تنل استقلالها إلا في أيار/مايو ٢٠٠٢ وأنه ما زال هناك الكثير مما يجب إنجازه. فما زالت في هذا البلد أدنى مستويات التنمية البشرية في آسيا، والعمل المتواصل مطلوب في مجالي الصحة والتعليم وجوانب أخرى للتنمية البشرية. وفي ذلك الصدد، سيكون من الضروري أن يتمكن هذا البلد من الاستمرار في التعويل على المساعدة الدولية في دعم جهود الحكومة لتحقيق تلك الأهداف.

إن الرأي الداعي إلى ضرورة استمرار الوجود الحقيقي للأمم المتحدة، بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥، هو رأي يتشاطرهُ الأمين العام. ويقدم تقرير الأمين العام تفاصيل عن النطاق والولاية والملاح التي ستخضعها تلك البعثة. ويؤيد وفدي تلك التوصيات وهو مستعد للعمل بروح بناءة لتحقيق توافق آراء

العقاب أهمية قصوى. فلا بد من تقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة.

لذلك ترحب حكومتي بقرار الأمين العام، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٧٣ (٢٠٠٤)، بإنشاء لجنة خبراء لإجراء تقييم شامل للتقدم المحرز في الإجراءات القانونية في المحكمتين الوطنيتين لحقوق الإنسان في جاكارتا وديلي على التوالي. ونحث الطرفين بقوة على التعاون الكامل مع لجنة الخبراء.

كما ترحب الدانمرك بإنشاء إندونيسيا وتيمور - ليشتي للجنة ثنائية لتقصي الحقائق والصدقة. وتأمل أن تسهم اللجنة إسهاما إضافيا في التقدم المحرز في مكافحة الإفلات من العقاب.

السيد فسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية):

أود أولا أن أعرب عن عميق تعازينا لحكومة بنغلاديش على خسارتها ثمانية من حفظتها للسلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد سوكيهيرو هاسيغاوا، على عرضه تقرير الأمين العام وتزويد المجلس بآخر المعلومات عن الحالة في تيمور - ليشتي.

وتعلن اليونان تأييدها للبيان الذي سيدي به في وقت لاحق الممثل الدائم للكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

كما أود أن أرحب بيننا بحضور وزير الخارجية والتعاون في تيمور - ليشتي. ويسرنا دائما وجوده هنا.

لاشك في أن التقدم الملحوظ الذي أحرز في

تيمور - ليشتي، منذ استقلالها في عام ٢٠٠٢، يعزى بشكل أساسي لتصميم وجهود المواطنين والحكومة التيمورية. وقد ظل الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية محوريا في المحافظة على السلام والاستقرار

كبير في بناء المؤسسات. ولكن ما زال هناك الكثير مما يجب عمله في مجالات رئيسية مثل بناء القدرات في القطاع العام وتوطيد الإطار القانوني. ومهمة بعثة الأمم المتحدة الآن هي إكمال الانتقال السلس من حفظ السلام إلى عملية بناء للسلام يمكن أن تضمن إطارا للمساعدة في التنمية المستدامة.

ومن الواضح، كما قال الأمين العام في تقريره (S/2005/99)، أن تيمور - ليشتي ستحتاج إلى دعم منظومة الأمم المتحدة أيضا بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة. وتؤيد حكومتي استمرار وجود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي من أجل الإنجاز الناجح لعمل المجلس الذي بدأه عام ١٩٩٩. وفي ذلك الصدد، ننوه بتوصيات الأمين العام الداعية إلى إعادة هيكلة البعثة وتطلع إلى إجراء المزيد من المناقشة لتلك التوصيات في المجلس.

عند النظر في أمر مساعدة الأمم المتحدة تيمور - ليشتي في المستقبل، بما في ذلك مساعدتها على بناء القدرات في القطاع العام، ستدعم حكومتي نهجا يركز على الملكية الوطنية التي تضع في أيدي تيمور - ليشتي دفة القيادة. ويجب خفض عدد المستشارين الدوليين التابعين للأمم المتحدة خلال الأشهر المقبلة لإفساح المجال أمام التيموريين لترسيخ قيادتهم.

ولاحظت حكومتي بارتياح كبير تحسن العلاقة بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا. ونأمل لهذا التحسن في العلاقة أن يُترجم إلى تقدم ملموس في ترسيم الحدود البرية المشتركة للبلدين. ونحث الطرفين على ألا يدخرا أي جهد لحل القضايا العالقة.

وتتشاطر الدانمرك بالكامل وجهة نظر الأمين العام القائلة بأن مسألة الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في تيمور - ليشتي عام ١٩٩٩ هي شاغل ليس للبلدين فحسب بل أيضا للمجتمع الدولي بصفة عامة. وتكتسي مكافحة الإفلات من

أحرزتها تيمور - ليشتي وشعبها. ولكن الرحلة لم تنته بعد. فالتصدي للتحديات المتبقية يقتضي تقديم مساعدة إضافية من جانب المجتمع الدولي. وشعب تيمور - ليشتي يلتزم تلك المساعدة والأمن العام يعتقد أنها ضرورية.

وفي هذه الحالة، تؤمن اليونان بأن طلب المساعدة لا يمكن ولا يجوز تجاهله. وقد استثمر المجتمع الدولي الكثير من المال والجهد في جعل تيمور - ليشتي قصة نجاح. وينبغي ألا نسمح لها بأن تتداعى في المرحل الأخيرة.

وهناك أفكار شتى بشأن كيفية مواصلة تقديم المساعدة. ونحن بحاجة إلى أن نستكشف جميع الخيارات المتاحة وأن نطرح أنسب الخيارات في ظل هذه الظروف، حتى يتمكن شعب تيمور - ليشتي من الاستفادة من كل الفرص لكي يوطد إنجازاته ويتابع بنجاح بحثه عن السلام والاستقرار والتنمية نحو المستقبل الذي يحلم به ويستحقه. لقد قدم الأمين العام بعض الاقتراحات. ولن تجد اليونان أي صعوبات في مساندة هذه الاقتراحات.

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): إننا

نشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة العلنية عن تيمور - ليشتي. كما نشارك أعضاء المجلس في تقديم التعازي لحكومة بنغلاديش وشعبها حيال الوفيات المفجعة لحفظة السلام التابعين لها في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وننوه بحضور وزير الخارجية والتعاون في تيمور -

ليشتي.

كما أود أن أشكر السيد هاسيغوا، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن التطورات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية في تيمور - ليشتي. والواقع، أن فوائد كبيرة جئنا بها وما زالت تجني من الاستثمار الهام للمجتمع الدولي في تيمور - ليشتي، استنادا إلى التقدم الذي أحرز والهدوء النسبي والاستقرار اللذين يسودان هناك

في البلد. ونشعر بالامتنان للعمل الشاق لجميع موظفي البعثة، فضلا عن عمل جميع الوكالات الإنمائية والإنسانية والمؤسسات المالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التي تشارك في التعمير الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والجهود العامة لبناء السلام في البلد.

ويسجل الأمين العام، في تقريره، التطورات الإيجابية الحالية في الحالة الداخلية الشاملة في تيمور - ليشتي، فضلا عن الاتجاهات الإيجابية المستمرة في علاقات البلد مع إندونيسيا. ونحن نرحب ترحيبا حارا بجميع الخطوات التي اتخذت صوب تحقيق السلام والمصالحة بين الجارتين. وفي ذلك السياق، فإن إنشاء لجنة تقصي الحقائق والصدقة يحظى بأهمية خاصة. ويشكل التصدي لمشاكل الماضي الصعبة، وخاصة انتهاكات حقوق الإنسان وإنهاء إفلات مرتكبيها من العقاب، تدبيرين لازمين لإنشاء أساس صلب للثقة واستقرار الظروف لإجراء المزيد من التحسين في علاقات البلدين. وقرر الأمين العام إنشاء لجنة خبراء بغية مساعدة الطرفين في بحثهما عن تحقيق العدالة والمصالحة يستحق بالغ الثناء في ذلك السياق.

والبلدان تركا الماضي المرير الآن وراءهما. وبوسع الشعب التيموري أن يركز الآن على بناء بلده وتحسين ظروف الحياة اليومية، خاصة في قطاعات الصحة والتغذية والتعليم. وكما في جميع الحالات المماثلة، هناك عمل كثير ما زال يتعين إنجازه مثل إنشاء المؤسسات المستدامة للدولة، بما في مؤسسات القطاعين القضائي والمالي، وإدارة ومراقبة الحدود، وإنفاذ القانون، واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز الحكم الديمقراطي وسيادة القانون.

وقد قطعت تيمور - ليشتي وشعبها شوطا بعيدا في الأعوام الخمسة الماضية وظل وجود المجتمع الدولي ومساعدته يحظيان بأهمية حاسمة في النتائج الناجحة التي

المرحلة الجديدة للاستثمار التي ينبغي أن يركز عليها المجتمع الدولي في مساعدة تيمور - ليشتي. ونرحب بالمعلومات التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام عن صندوق النفط، وأود أن أطلب إليه في ذلك الصدد تقديم معلومات عن أي تطورات تحصل بشأن مسألة الحدود البحرية لتيمور - ليشتي مع أستراليا. وقد نوقش ذلك الأمر في الماضي وهو يحظى باهتمام المجتمع الدولي، لأن من شأنه أن يحدث تأثيرا هاما على الاكتفاء الذاتي الاقتصادي لتيمور - ليشتي في المستقبل وقدرتها على التصدي للتحديات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية العديدة التي تواجهها.

أخيرا، ينوه وفدي بإنشاء لجنة الأمم المتحدة للخبراء المكلفة بمهمة استعراض التقدم المحرز بشأن حقوق الإنسان والجرائم الخطيرة. وتلك واحدة من أهم المسائل الحساسة، ويحدونا الأمل أن تتمكن اللجنة من تقديم توصيات إيجابية بشأن المسألة. إن التدخل الخارجي يحتاج دائما لكي يكون فعالا، إلى تعاون الأطراف، بما فيها المؤسسات القائمة والعمليات المعنية. ويبرز تاريخ تدخل الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي شراكة مع التيموريين وتعاوننا من إندونيسيا. وإن نجاح اللجنة ستقره، في نهاية المطاف، الأهداف المشتركة الداعمة لها ومشاركة الأطراف المعنية ومساندتها.

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب بوزير الخارجية والتعاون في تيمور - ليشتي، السيد خوسيه راموس - هورتا، وأن أشكره على بيانه الهام. كما أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد هاسيغاوا، على عرضه الواضح والمفصل لتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

ويرحب وفدي بالتقدم الكبير الذي أحرز في تيمور - ليشتي خلال مرحلة توطيد البعثة. وينعكس ذلك التقدم في إنشاء مؤسسات مستقرة، وإجراء أول انتخابات

الآن. ونعترف أيضا بالجهود التي يبذلها أبناء تيمور - ليشتي خلال العملية وتصميمهم على زيادة مشاركتهم وملكيتهم في تعزيز مؤسستهم السياسية والقانونية والأمنية.

كما نرحب بالتحسن المستمر في علاقات تيمور - ليشتي مع جيرانها، وخاصة إندونيسيا، والتي توجت مؤخرا بالتوصل إلى اتفاق على تشكيل لجنة لتقصي الحقائق والصدقة من شأنها أن تعالج حالات إساءة معاملة حقوق الإنسان التي ارتكبت في عام ١٩٩٩.

ويحيط وفدي علما بنتائج الأفرقة العاملة الثمانية للانتقال، الواردة في تقرير الأمين العام، والاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن تلك النتائج.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يهتم بالتحذير الحكيم للأمين العام من أن تتعرض للخطر الإنجازات التي تحققت من خلال ما وظفه المجتمع الدولي من استثمار سياسي وموارد في تيمور - ليشتي. وسيؤيد وفدي توصية الأمين العام بإعادة تشكيل البعثة وتخفيض قوامها خلال المفاوضات المقبلة لإنشاء بعثة جديدة في تيمور - ليشتي. وخلال هذه الفترة الانتقالية، ستطلب تيمور - ليشتي عددا كبيرا من الموظفين لسد الفجوات في الإدارة والمعالجة البناء المستمر للقدرات على حد سواء. وكما قال وزير خارجية تيمور - ليشتي، سيُكفل ذلك بشكل أفضل بتقديم المساعدة المنتظمة والمضمونة من الأمم المتحدة بدلا من تقديم المساعدة الإنمائية الثنائية.

وتلبي المرحلة الحالية للتنمية في تيمور - ليشتي حقيقة أن الاستثمار الكبير الذي وظف في إحلال السلام وحفظه لا يمكن المحافظة عليه إلا بوضع إطار للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة في تيمور - ليشتي. إن بناء بلد ينعم بالسلام والحرية وقوي سيقضي تحقيق اكتفاء ذاتي اقتصادي. وفي الأجلين المتوسط والطويل، فإن تلك هي

ومن الحتمي على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم مساعدته من أجل تنمية تيمور - ليشتي وأن يشارك في تعميرها الاقتصادي. ونحن مقتنعون بأنه، بفضل جهود تيمور - ليشتي حكومة وشعبا، بالاقتراح بالدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ستواصل تيمور - ليشتي إحراز التقدم في بناء الدولة.

السيد مهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نقدم تعازينا إلى حكومة بنغلاديش وأسر حفظة السلام الذين قضوا نحبهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الأسبوع المنصرم. إن ذلك الحدث المأساوي يجب أن يوليه المجلس اهتمامه.

نرحب بحضور السيد خوسيه راموس - هورتا، وزير الخارجية والتعاون الاقتصادي في جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية. وأود أن أشكر السيد سوكيهيرو هاسيغاوا، الممثل الخاص للأمين العام لتيمور - ليشتي على عرض التقرير المرحلي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (بعثة الدعم).

إن الرسالة العامة للتقرير هي الهدوء والاستقرار السائدان في تيمور - ليشتي. وتبدو الحوادث الأمنية المبلغ عنها روتينية وتتسم بها عادة المراحل التكوينية لبناء الدولة لبلد خارج من صراع عنيف.

وتواصل تيمور - ليشتي إحراز تقدم مطرد موثوق به صوب تحقيق الديمقراطية، مثلما أظهرت الانتخابات الناجحة المدعومة من الشعب في مقاطعتي بوبونارو وأوكوسي. وستصبح تلك الانتخابات نموذجا للانتخابات المقبلة في مقاطعات أخرى مقرر إجراؤها هذا العام. وقد بدأ البرلمان الوطني في تنفيذ خطة جادة لسن تشريعات حيوية تحدد وتؤسس نظاما للمحاسبة السياسية وحكم القانون والعدالة واحترام حقوق الإنسان ولإدارة عامة حديثة.

محلية، واعتماد البرلمان لعدد من التدابير التشريعية، وتنفيذ الخطوات الرامية إلى تسوية مشكلة المقاتلين السابقين.

لقد واصلت تيمور - ليشتي إحراز التقدم في إنشاء مؤسساتها وفي حكم القانون، بفضل التزام وتصميم زعمائها وشعبها. وبمساعدة من بعثة الدعم والمساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، وازدادت قدرات الإدارة العامة والنظام القضائي والأجهزة الأمنية وأصبحت أكثر قوة. ويسرنا أن العلاقات بين تيمور - ليشتي وجيرانها قد واصلت التحسن. وفي ذلك الصدد، نرحب بوجه خاص بالعلاقات الطيبة بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا. ونناشدهما زيادة تعاونهما الثنائي بغية حل القضايا المعلقة، بما في ذلك المشكلة المهمة مشكلة ترسيم الحدود. ونأمل أيضا أن يتم التوصل عما قريب إلى اتفاق بين أستراليا وتيمور - ليشتي فيما يتعلق باستغلال الموارد المعدنية في بحر تيمور.

ونلاحظ من تقرير الأمين العام أنه لم يتم استكمال العديد من المهام في قطاعات مهمة. وفي ذلك الصدد، نرى أن المساعدة الدولية تظل حيوية للأمن والاستقرار الطويلي الأمد في البلد، وأيضا لتنميته المستدامة، خاصة في المجالات التي حددتها الأفرقة العاملة الانتقالية - بما في ذلك إدارة الحدود ومراقبتها، وتدريب قوة شرطة محترفة، وتطوير مؤسسات الدولة، واحترام الحكم الديمقراطي السديد وحقوق الإنسان.

ونظرا للاستنتاجات التي توصل إليها الأمين العام، بعد استعراض جميع التطورات الحديثة، لم تصل تيمور - ليشتي بعد إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي الحاسمة. ولذلك تظل المساعدة الدولية حيوية. ويؤيد وفد بلادي توصية الأمين العام بالإبقاء على بعثة الدعم، مع تقليص حجم موظفيها، لفترة إضافية حتى تتمكن من استكمال مهامها وتبني على التقدم المحرز بالفعل.

عام ١٩٩٩، وفقا للقرار ١٥٧٣ (٢٠٠٤). وقد كان إنشاء لجنة تقصي الحقائق والصدقة تطورا إيجابيا في ذلك الاتجاه. ونأمل أن تعمل العمليتان القضائيتان المستحدثتان في كل من ديلي وجاكرتا فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة المرتكبة في عام ١٩٩٩، بشكل وثيق مع لجنة الخبراء التي شكلها الأمين العام حديثا.

يتطلب أمن وإدارة خط التنسيق التكتيكي على الحدود إطارا سياسيا وقانونيا، والسلطات في البلدين تعلمان ذلك علم اليقين. ويجب تشجيعهما في تلك المبادرات البناءة. وعلى أرض الواقع، فإن التقدم المحرز في تدريب وحدة شرطة الحدود مرضٍ، ولكنه يتطلب قدرا أكبر من الخبرة. وينبغي أن يستمر تعزيز عمل قوات الدفاع التيمورية، بما في ذلك خدمات التنسيق المطلوبة، إلى ما بعد عام ٢٠٠٥، مثلما يحدد تقرير الأمين العام.

وستواصل حاجة تيمور - ليشتي إلى مساعدة دولية متعددة الأطراف وثنائية في مجالات أخرى من الإدارة العامة وفي دور التنمية بوجه عام. ويتعين تنفيذ التعهدات التي قطعت في هذين المجالين. وتبعا لذلك، ينبغي تنفيذ التعديل لوجود البعثة المتبقي لفترة ١٢ شهرا بعد شهر أيار/مايو من هذا العام على أنه جزء من استراتيجية الخروج.

ختاما، ينبغي أن نعترف بأن النجاح الذي حققته تيمور - ليشتي حتى الآن هو نجاح للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي بأسره وأن نفخر بذلك. وقد يكون العكس صحيحا أيضا لو انتكست تيمور - ليشتي بسبب الافتقار إلى المساعدة في هذا المنعطف الحيوي.

السيد فال (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): يقدم وفد بلادي خالص تعازيه لأسر ضحايا حفظة السلام الذين قضوا نحبهم في الأحداث المأساوية التي وقعت يوم الجمعة الماضي

ويوفر تقرير الأمين العام علامات مرجعية لتقييم أداء ولاية بعثة الدعم لدى تنفيذها القرار ١٥٧٣ (٢٠٠٤). وفي الفترة القصيرة منذ الاستقلال، حققت تيمور - ليشتي، حكومة وشعبا، إنجازات إيجابية في جميع المجالات، بالشراكة مع بعثة الدعم وشركاء متعددي الأطراف وثنائيين. ولكن لما كانت ولاية البعثة تنتهي في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥، وتظل هناك أعمال في مجالات حيوية يجب إنهاؤها للسماح بانطلاقة سلسلة صوب الاكتفاء الذاتي المؤسسي في تيمور - ليشتي.

إن المجالات الرئيسية التي خلصت الأفرقة العاملة إلى أنها لم تستكمل بنجاح تستحق اهتماما خاصا من المجلس. وقد أكدت الزعامات العليا في تيمور - ليشتي حاجتها إلى المساعدة. وطلبت أيضا دعم عدد من رؤساء الدول والحكومات، بما في ذلك أعضاء المجلس، لاستمرار وجود البعثة سنة إضافية، حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦. وتوصية الأمين العام بالإبقاء على هيكل أصغر يستجيب للحاجة، ومن أجل الاستمرارية، توصية معقولة، واستثمار ملائم في استقرار تيمور - ليشتي. كما أن الحفاظ على القانون والنظام والعدالة يشكل حجر الزاوية لمجتمع مزلزل مصمم على العيش في سلام مع نفسه ومع جارته، إندونيسيا.

إن السلطة القضائية والشرطة من الأجهزة الحيوية للدولة التي يجب أن يترسخ مستقبلها بخبرات مهنية وقدرات تشغيلية مستدامة. ومن دون شك يتضح حليا أن تطوير كفاءات ومهارات متخصصة، من خلال تدريب قضاة أكفاء وخبراء في جمع الأدلة الجرمية على سبيل المثال، سيتطلب وقتا أطول من الفترة المدة المطلوبة للبعثة. وسيتطلب أيضا وجود مستشارين لأمد أطول.

ونخطط علما مع الاهتمام بالتدابير المتخذة على أعلى مستوى من قبل كل من تيمور - ليشتي وإندونيسيا لمكافحة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة المقترفة في

التقدم الذي لا شك فيه، لم تؤت بعد كل ثمارها. فلا تزال تيمور - ليشتي تواجه حالات كبيرة من العجز والقصور فيما يتعلق بقدرة حكومتها وشعبها على ممارسة سيادتها واستقلالها على نحو مستدام. ويتضح ضعف تيمور - ليشتي في اعتمادها على مستشارين مقيمين من الخارج، وعلى المعونة الاقتصادية الأجنبية، وعلى المساعدة الخارجية لتوفير جميع أنواع السلع والخدمات العامة تقريبا، بدءا من التخطيط العام والإدارة العامة إلى أمن الطوارئ في حالة وجود خطر أو تهديد عاجل.

بالنظر إلى هذا، من غير المحتمل أن تكون تيمور - ليشتي في أيار/مايو ٢٠٠٥ في وضع يتيح لها أن تتولى وحدها دون مساعدة خارجية عبء توطيد مؤسسات الدولة وتعزيز الوضع الديمقراطي الذي حققته مؤخرا. وبالتالي، ينبغي أن يؤكد المجلس مجددا التزامه بإزاء السلام والاستقرار في ذلك البلد، كما فعل في عام ١٩٩٩. وينبغي له أن يؤكد من جديد التزامه بنفس الاستراتيجية الطويلة الأجل، والمتكاملة، والشاملة، التي ترمي إلى ترسيخ استقلال تيمور - ليشتي. فمن شأن انسحاب الأمم المتحدة منها في الوقت الراهن أن يؤدي إلى انتكاسات تعرض المنجزات التي تحققت حتى الآن للخطر. ولا يسعنا أن ندع ذلك يحدث.

ويوصي تقييما بإجراء التعديلات المناسبة على استراتيجية مجلس الأمن السابقة، مع مراعاة التقدم المحرز ومواطن الضعف الحالية. ويتطلع وفدي إلى الدخول في محادثات مع جميع وفود المجلس، ومع الأمانة العامة، والسيد هاسيغاوا، وأعضاء المجموعة الأساسية المعنية بتيمور - ليشتي، والأطراف المهتمة الأخرى، كالمؤسسات المالية الدولية والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، تيسيرا لإعداد استراتيجية جديدة.

ومع أن لدينا الاستعداد لتقبل الآراء والمرونة، فإننا نلزم جانب الحزم حين يتعلق الأمر بضرورة الإيجابية والموضوعية والمسؤولية وبعد النظر. فالسلام والتنمية

في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتقدم بنفس المشاعر إلى حكومة بنغلاديش.

أود أن أشكر السيد هاسيغاوا على إحاطته الإعلامية عن الحالة في تيمور - ليشتي وإلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (بعثة الدعم). وأود أن أشكره على نحو خاص على عرضه توصيات الأمين العام المتعلقة بولاية البعثة. وأعرب أيضا عن امتناني لوزير الخارجية خوسيه راموس - هورتا على مشاطرته إيانا آراء حكومته فيما يتعلق بالتحديات الماثلة في المستقبل والحاجة إلى استمرار وجود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. وقبل أن أعرب عن آراء وفدي الأولية بشأن تلك التوصيات - ومع مراعاة الشواغل التي أعرب عنها وزير الخارجية راموس - هورتا - أرى من المفيد أن أقدم تقييما موجزا للحالة الراهنة.

أولا، يجب التشديد على تمكن شعب تيمور - ليشتي وسلطاتها خلال الأعوام الستة الماضية من إحراز تقدم يبشر بالخير فيما يتعلق بتوطيد دعائم الدولة التيمورية ومؤسساتها. ويزداد هذا التحسن وضوحا عند مقارنته بالإنجازات التي تتحقق في الحالات المماثلة خلال نفس المدة الزمنية. فالتقدم المحرز خير ضمان للسلام والاستقرار في هذه المنطقة. ويرى وفدي أن التزام المجتمع الدولي القوي والقاطع بالدفاع عن قضية استقلال تيمور - ليشتي يشكل عنصرا هاما في قصة نجاحها.

وقد أقيمت معظم مؤسسات الدولة وغيرها من الهياكل ذات الصلة في تيمور - ليشتي، كما يقر بذلك تقرير الأمين العام، بفضل استراتيجية متكاملة وشاملة، جرى وضعها بإشراف من الأمم المتحدة ومتابعة من مجلس الأمن عن كثب، وأفادها الدعم الفعلي المقدم من المجتمع الدولي.

ثانيا، يجب الإشارة إلى أن الاستراتيجية المتكاملة والشاملة التي وضعها مجلس الأمن لتيمور - ليشتي، رغم هذا

لتعزيز التعاون، وخاصة في ميدان بناء القدرات والتدريب، في مجال القضاء والقطاع العسكري، كما يجري الاضطلاع بجهود ثنائية كثيرة أخرى.

السيد فيندريك (الولايات المتحدة الأمريكية)
(تكلم بالانكليزية): تود الولايات المتحدة أيضا أن تشارك في تقديم التعازي لبנגلاديش في خسارتها بعض أفراد حفظ السلام التابعين لها في جمهورية الكونغو الديمقراطية الأسبوع الماضي.

ونرحب بتقرير الأمين العام الأخير عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية والبيان الذي قدمه الممثل الخاص هاسيغاوا أمام المجلس. كما نود أن نرحب بصاحب المعالي السيد هوسيه راموس - هورتا، وزير الخارجية والتعاون في تيمور - ليشتي، لحضوره بيننا اليوم.

لقد ساعدت البعثة تيمور - ليشتي على إحراز تقدم ملموس منذ استقلالها قبل ثلاثة أعوام تقريبا. ونقدر تماما التحديات التي ستظل تيمور - ليشتي تواجهها بوصفها دولة جديدة. وستستمر تيمور - ليشتي في الاحتياج إلى الدعم من أصدقائها، بما في ذلك الأمم المتحدة، مدة من الزمن فيما بعد. وينبغي أن تركز أية مساعدات إضافية تقدمها الأمم المتحدة على عدد محدود من المجالات الرئيسية، هي تنمية القدرة المؤسسية في المجالين القضائي والاقتصادي؛ ومواصلة تدريب الشرطة، بما في ذلك التدريب بغرض التوعية بحقوق الإنسان؛ وتشجيع المزيد من التطور السياسي من خلال تعزيز نمو نظام لأحزاب سياسية متنوعة.

وتلقي عدة تطورات طرأت في الآونة الأخيرة الضوء على ضرورة مواصلة التطوير المؤسسي والسياسي. فقد ساور الولايات المتحدة القلق بشكل خاص إزاء طرد ٢٢ من القضاء المحليين في تيمور - ليشتي في شهر كانون الثاني/يناير، وما نجم عن ذلك من فقدان بعض القدرة القضائية في الأجل

متربطان ويتطلبان تحديد الالتزام من جانب المجتمع الدولي. ويقترح وفدي أن نبدأ بمحاولة بناء توافق في الآراء بشأن تقييم الحالة الراهنة في تيمور - ليشتي. وينبغي كذلك أن نحاول بلوغ أرضية مشتركة فيما يتعلق بمستوى التهديدات التي تواجه البلد حاليا وطابع تلك التهديدات. ونحن نعقد الأمل على ما تقوم به الأفرقة العاملة الانتقالية من أعمال طيبة للغاية، مكرسة بصفة رئيسية لمختلف الجوانب المرتبطة بالإدارة المدنية والمؤسسات العامة. وإلى أن نحقق ذلك لن نكون في وضع يسمح بالانتقال إلى إجراء مناقشات موضوعية للطرق والوسائل التي تلزم لمعالجة مشاكل تيمور - ليشتي ولصوغ استراتيجية جديدة يسترشد بها الوجود الدولي ووجود الأمم المتحدة في هذا البلد. وينبغي أن نأخذ بمنظور أوسع نطاقا لكي ندرج في استراتيجيتنا الشاغل الخاص بحالات ما بعد انتهاء الصراع التي يبرزها تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتغيير.

ولدى وفدي اعتقاد قوي بأنه عندما يقرر مجلس الأمن مستقبل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية في أيار/مايو المقبل ينبغي أن تعتمد معظم توصيات الأمين العام، بما فيها الإشارة إلى المستشارين المدنيين في المناصب الرئيسية، واستمرار التدريب في بعض أجهزة الأمن الوطنية، والإبقاء على الممثل الخاص للأمين العام وعلى مكتبه. وفي رأينا أن تلك أمور ضرورية لحشد الجهود الدولية تحقيقا لمصالح تيمور - ليشتي على أفضل وجه.

وأخيرا، أود التشديد على أن وجود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي في حال استمراره بعد أيار/مايو ٢٠٠٥ ينبغي أن يحتفظ بأهم خصائصه، وهي اتسامه بتعدد الأطراف، والشمول، والاهتمام بالأهداف. وفي إطار مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، تعرب البرازيل عن التزامها الكامل إزاء مستقبل تيمور - ليشتي. ومن دواعي اعتزازنا أن نعلن البدء مؤخرا في عدد من المبادرات الثنائية

المستدامة تمثل مرحلة بالغة الأهمية والإيجابية في تاريخ تيمور - ليشتي. فلم يعد ثمة خطر يهدد السلام والأمن الدوليين يتطلب بعثة لحفظ السلام، كما أن العلاقات بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا آخذة في التحسن. ونرى أن تنهي البعثة أعمالها كما هو مقرر في أيار/مايو من هذا العام، وأن تنظر الأمم المتحدة والشركاء على الصعيدين الإقليمي والدولي في طرق بديلة يمكن بها سد الفجوات المؤسسية. ونحن على استعداد للنظر في إيفاد بعثة للأمم المتحدة لمدة محددة ومحدودة لا علاقة لها بحفظ السلام كأن تكون بعثة سياسية خاصة للتركيز على أهم احتياجات تيمور - ليشتي وبتحليلها نقل المهارات بأسرع ما يمكن.

ومما يتسم بالأهمية أن تأخذ حكومة تيمور - ليشتي على عاتقها مزيدا من المسؤولية عن مستقبل الأمة. وجزء من العملية سيكون في التحديد الدقيق للمساعدة الدولية التي ستكون مطلوبة في كل من المجالات المعرفة من قبل الحكومة والأمن العام. وفيما يتعلق بمستشاري الشرطة والمستشارين المدنيين وضباط الاتصال العسكريين ربما يكفي قدر متواضع من دعم الأمم المتحدة في كل واحد من تلك المجالات، وما يتمشى مع هدفنا بنقل المزيد من المسؤولية إلى حكومة تيمور - ليشتي.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أعرب عن تعازي لحكومة وشعب بنغلاديش بخصوص حفظة السلام الذين قتلوا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعرب عن تعازي أيضا لأسر الضحايا.

يرحب الوفد الصيني بحضور معالي السيد خوسيه راموس - هورتا، وزير خارجية تيمور - ليشتي، جلسة اليوم العلنية، ويشكر الأمين العام على تقريره (S/2005/99) عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (بعثة

القصير وما ينطوي عليه من آثار طويلة الأجل بالنسبة لتطوير هيئة قضائية فاعلة. يضاف إلى ذلك أن ما جاءت به التقارير من استمرار تجاهل الشرطة في تيمور - ليشتي للمعايير الدولية لحقوق الإنسان أمر حدير باهتمام المجلس. كذلك فإن تأجيل حكومة تيمور - ليشتي للمفاوضات الثنائية مع إندونيسيا بشأن خط حدودهما المشترك حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٥ يثير القلق بشأن مدى إدراكها الأهمية العاجلة لترسيم الحدود. وأخيرا، ما زلنا ملتزمين بتحقيق المساءلة على نحو يتمتع بالمصداقية عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في عام ١٩٩٩، ونرحب بإنشاء الأمين العام لجنة من الخبراء لاستعراض العمليات القضائية الحالية والتوصية بالخطوات التالية.

وبوصفنا من أكبر الجهات المانحة الثنائية لتيمور - ليشتي، ينصب التركيز في مساعداتنا على إصلاح الاقتصاد المحلي، والتشجيع على قيام اقتصاد حر ومفتوح، وإصلاح الأراضي، وتعزيز الديمقراطية، والنهوض بالقطاع القضائي، وتدريب قوات الشرطة والقوات العسكرية. وسنواصل استكشاف الطرق التي يمكننا بها معاونة تيمور - ليشتي على الصعيد الثنائي في الوفاء باحتياجاتها في المجالات الرئيسية التي تحددها حكومتها، كمرقبة الحدود، ومستشاري الشرطة، والمستشارين المدنيين، ونشجع الحكومات الأخرى المعنية بأن تحذو حذونا. وتضطلع الولايات المتحدة وأصدقاء تيمور - ليشتي الآخرون ببرامج لإسداء المشورة وتقديم التدريب للشرطة سوف تسد بعض الفراغ الذي يخلقه رحيل الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، ونعتمد مواصلة برنامجنا لتدريب الشرطة في تيمور - ليشتي بعد أن تحتتم البعثة أعمالها في أيار/مايو ٢٠٠٥.

ومن الواضح لنا أنه يمكن الآن بنجاح إنهاء مرحلة حفظ السلام على طريق تيمور - ليشتي إلى الاكتفاء الذاتي. وعملية الانتقال هذه من حفظ السلام إلى إطار للتنمية

السلمي قبل خمس سنوات. وقد بذلت تيمور - ليشتي شعبا وحكومة جهودا مضنية لإحراز النتائج التي نشهدها اليوم والتي يصفها الجميع بأنها قصة نجاح للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي.

ولما كانت تيمور - ليشتي أصغر أمة في آسيا وأقلها نموا، فإنها أشبه بطفل يجبو وقد يسقط بعد أن يخطو خطوة مشجعة واحدة. وينبغي لنا لا أن نساعدنا فحسب على الوقوف بثبات على قدميها، بل أن نصاحبها أيضا بعض الوقت في رحلتها المستقبلية. ونعرف جميعا أن دعم الأمم المتحدة لتيمور - ليشتي سيتوقف ذات يوم، لكننا نأمل بإخلاص أن تبقى قصة نجاح تيمور - ليشتي إلى الأبد. لذلك نحب مجلس الأمن أن يتعظ بعبر الماضي وينظر بعين العطف في طلبات تيمور - ليشتي وفي اقتراح الأمين العام، وأن يتوصل بسرعة إلى توافق في الآراء قبل ٢٠ أيار/مايو من هذه السنة حول مواصلة دعم الأمم المتحدة لتيمور - ليشتي بغية كفالة تنمية واستقرار دائمين لذلك البلد.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بدوري أن أعرب عن تعازي بلدي لبنغلاديش.

سيدلي الممثل الدائم للكسمبرغ ببيان عما قريب بالنيابة عن رئاسة الاتحاد الأوروبي. ووفدي يؤيد ذلك البيان تأييدا تاما.

اسمحوا لي أن أشكر السيد سوكييرو هاسيغاوا على إحاطته الإعلامية وعلى العمل الذي يضطلع به في الميدان، والذي نقدره تقديرا عاليا. كما أود أن أعرب عن امتناني للسيد خوسيه راموس - هورتا، الذي شرفنا بحضوره. لقد أصغينا إلى بيانه باهتمام شديد.

اسمحوا لي أن أقول إنني أتفق مع تحليل الأمين العام بشأن التقدم المحرز في غضون الأشهر الإثني عشر الماضية في إرساء مؤسسات الدولة على أسس متينة، وفي النهوض

الدعم). وتتوجه بالشكر أيضا إلى السيد هاسيغاوا، الممثل الخاص للأمين العام لتيمور - ليشتي، على إحاطته الإعلامية.

يسرنا أن نرى أنه خلال الأشهر الستة المنصرمة، ظلت الحالة العامة في تيمور - ليشتي مستقرة. وأجريت الانتخابات المحلية بنجاح في مقاطعتين، وبدأت فعلا الإجراءات الخاصة بسن عدد من التشريعات الهامة. كل هذا يظهر بوضوح أن المؤسسات السياسية والقانونية يجري بناؤها وتعزيزها، وأن قدرة البلد على الحكم تتحسن باستمرار.

علاوة على ذلك، تظل تيمور - ليشتي ملتزمة بتطوير علاقات جيدة مع جيرانها والتعاون معهم، وقد عقدت العزم على تسوية القضايا المعلقة على نحو ملائم من أجل جلب الاستقرار الدائم للمنطقة، وكذلك لمصالحها هي الطويلة الأمد. هذه الحكمة السياسية وهذه الرؤية الإستراتيجية جديران بالثناء. وبهذه المناسبة، نود أن نهنئ حكومة وشعب تيمور - ليشتي على التقدم المشجع المحرز، وأن نعرب عن تقديرنا لبعثة الدعم على الدور الإيجابي الذي اضطلعت به.

ومن ناحية أخرى، تظل تيمور - ليشتي تواجه، حسبما أشار الأمين العام في تقريره، تحديات خطيرة في العديد من الجبهات، وبخاصة في مجالات مثل جهاز إدارة الدولة، وتطوير قوة شرطة وطنية، وحكم ديمقراطي، وضمانات حقوق الإنسان. ولا تزال الحاجة قائمة إلى مساعدة ودعم دوليين. وقد تقدم زعماء تيمور - ليشتي بالطلبات الواجبة إلى أعضاء المجلس، وإن الصين تتفهم تماما تلك الطلبات.

لقد حققت تيمور - ليشتي استقلالها بدعم من الأمم المتحدة وشرعت، بدعم سخّي من الأمم المتحدة واجتمع الدولي بأسره، في السير على طريق بناء الأمة

على التقدم المطرد الذي أحرزوه بوضع البلد على مسار ثابت يفضي إلى أمة مستقرة وديمقراطية.

وأود أيضا أن أشارك أعضاء المجلس الآخرين في شكر الأمين العام على تقريره الأخير (S/2005/99) عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (بعثة الدعم)، وفي شكر الممثل الخاص سوكيهيرو هاسيكافا على إحاطته الإعلامية.

لما كانت رومانيا تؤيد البيان الذي سيدلي به عما قريب الممثل الدائم للكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، سأقتصر في بياني على بضع ملاحظات محددة.

أولا، أود أن أقول إننا تشجعنا كثيرا بالتقدم الرائع الذي تحقق في تيمور - ليشتي في طائفة متنوعة من القطاعات، حسبما أبرزه الأمين العام في تقريره.

وأود أيضا أن أكرر ثناء رومانيا على التحسين المتواصل للتعاون بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا. ويحدونا الأمل أن ييسر الالتزام السياسي القوي ذاك إحراز المزيد من التقدم بشأن ترسيم الحدود البرية بين البلدين.

وفي هذا السياق أيضا، ترحب رومانيا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا لإنشاء لجنة الحقيقة والصدقة، باعتبار ذلك خطوة مهمة ولملموسة إلى الأمام لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، بما فيها ميدان مكافحة الإفلات من العقاب. وفي الوقت ذاته، فإننا نعتبر القرار الأخير للأمين العام بإنشاء لجنة خبراء مستقلة بغية إجراء تقييم لمحاكمة الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في تيمور - ليشتي بمثابة مبادرة طيبة جدا، من المحتمل أن تترك أثرا كبيرا في الجهود الشاملة المبذولة لوضع حد للإفلات من العقاب. ويتمثل تقييمنا لهذين الهيكلين - لجنة الخبراء ولجنة الحقيقة والصدقة - في أنه يمكن بل وينبغي لهما أن ينسقا

بالديمقراطية وحقوق الإنسان. وما زال يتعين تحقيق تقدم كبير في شتى المجالات: مراقبة الحدود وترسيم الحدود؛ تقوية الإدارة العامة ومؤسسات الدولة؛ الاكتفاء الذاتي الاقتصادي؛ احترام الحكم الصالح وحقوق الإنسان. ومن الواضح إذن أن الدعم الدولي يظل ضروريا، وهو ما تطلبه السلطات التيمورية.

واستنادا إلى ذلك، سننظر بعين العطف في مقترحات الأمين العام بشأن الإبقاء على وجود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. ولكن في هذه المرحلة من بناء السلام لا يجوز أن تعمل الأمم المتحدة بمفردها. ويجب على السلطات التيمورية أن تفي بالتزامها، فبدون ذلك لن يحدث بناء السلام. والعديد من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف - وأفكر على وجه التحديد بالمؤسسات المالية الدولية - أن يزدوا من دعمهم بغية السماح بانتقال سلس صوب الاستقرار التام.

في وقت تستعد فيه بعثة الدعم لإكمال عملية تقليص حجمها فإن التقدم الهائل الذي يسرته منذ إنشائها في أيار/مايو ٢٠٠٢، عندما نالت تيمور - ليشتي استقلالها، يجب الاعتراف به. الاستقرار ليس كاملا، ولكنه سيكتمل قريبا. والكثير ما زال يتعين عمله، ويجب الإبقاء على وجود الأمم المتحدة لبعض الوقت. ويجب أن يؤخذ في الاعتبار وعند تحديد مستوى وجود الأمم المتحدة العمل الذي أنجزته بعثة الدعم التي كانت بالتأكيد قصة نجاح.

السيد دوميترو (رومانيا) (تكلم بالانكليزية):
اسمحوا لي أولا أن أنقل تعازي حكومتي لحكومة وشعب بنغلاديش بمناسبة الموت المأساوي لتسعة حفظة سلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود الآن أن أرحب بوزير الخارجية خوسيه راموس - هورتا، وأن أهنيئ من خلاله السلطات التيمورية

ووفقا لذلك، فإن رومانيا تؤيد الدعم المتواصل الذي يقدمه المجتمع الدولي في تيمور - ليشتي بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية. ونعتبر أن التوصيات التي قدمها الأمين العام في أحدث تقرير له ستترسي أساسا قويا لإجراء مزيد من المناقشات في مجلس الأمن بشأن تحديد أفضل السبل التي يمكن من خلالها أن تستمر الأمم المتحدة في تقديم المساعدات إلى تيمور - ليشتي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي

مثلا لبنن.

تشارك بنن في التعبير عن التعازي لبسغلا ديش والتعاطف مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومع أسر الجنود الذين سقطوا ضحايا في ميدان الشرف في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد سوكيهيرو هاسيغاوا، على عرضه لنا هذا الصباح للتقرير المرحلي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية وعلى تقييمه الشخصي للتطورات الحاصلة في تيمور - ليشتي.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن سروره للتقدم المستمر الذي تحرزه هذه الدولة الفتية في تعزيز مؤسساتها. ونهني تيمور - ليشتي، حكومة وشعبا، على محافظتها على زخم العملية الانتقالية منذ تحقيق البلد لسيادته الوطنية. ونشجعها على المضي قدما على هذا الدرب ومواصلة العمل الشاق، مع الإدراك التام لتوقع انسحاب بعثة الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، لا يصف تقرير الأمين العام مجرد التقدم الذي تم إحرازه فحسب، بل أيضا التحديات القصيرة الأجل والطويلة الأجل في المجالات الرئيسية لعملية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، بغية جعل عملية بناء

أنشطتهما في الجهود المشتركة المبذولة للتصدي لمسألة الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في عام ١٩٩٩.

وإذ ننتقل الآن إلى دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، فإننا نعتبر أن مساهمتها في دعم الجهود الحكومية المبذولة لإعادة بناء القدرات أمر جدير بالثناء. ونهني البعثة، تحت القيادة الملهمة للممثل الخاص هاسيغاوا، على الاضطلاع بولايتها بشكل فعال، بما في ذلك المسائل المتصلة بالنقل التدريجي للملكية العملية إلى التيموريين، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٧٣ (٢٠٠٤).

لقد أحطنا علما على النحو الواجب بتقييم الأمين العام للتحديات التي ما زالت قائمة والتي تتطلب تقديم مساعدات دولية إضافية بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية بتاريخ ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥. ولا شك في أن بناء قدرات كافية لإدارة شؤون الحدود، وزيادة الروح المهنية والمساءلة لإدارة الشرطة، وتعزيز المؤسسات الرئيسية في الدولة، وزيادة تعزيز احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان أمور تعتبر كلها من بين المجالات الحيوية التي لا يمكن فيها تحقيق عملية الاكتفاء الذاتي بدون مواصلة تقديم المساعدات الدولية.

وقد قام مجلس الأمن والمآخون الشائون والمجتمع الدولي على نطاق واسع حتى الآن باستثمار جهود هائلة في تيمور - ليشتي. وحقق ذلك البلد إنجازات رائعة. ومع ذلك، يجب تعزيز هذه المكاسب، ويجب ضمان عدم التراجع عنها. وأثبتت تيمور - ليشتي، حكومة وشعبا، التزامها بتحقيق السلم والتنمية في البلد. وهذا الالتزام القوي يجب أن يواكبه التزام راسخ وطويل الأجل من المجتمع الدولي بغية ضمان التأكيد على تيمور - ليشتي باعتبارها نجاحا يحتذى به في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام.

ينبغي أن يكون تدريجيا، وينبغي أن يتم بأسلوب لا يضر بما تم إنجازه في القطاعات الأساسية التي تغطيها البعثة.

وقد يكون الاستمرار في تقديم برامج التدريب لدعم الخدمة المدنية والنظام القضائي، وكذلك في ما يتعلق بمحاكمة الجرائم الخطيرة، عاملا حاسما في إرساء الأسس التي تقوم عليها سيادة القانون في البلد. ولا تستطيع بنن أن تؤيد الوقف الآلي للدورات التدريبية لمجرد انتهاء ولاية البعثة التي بدأتها.

كما يجب أن يواصل المجتمع الدولي بعزم مكافحة الإفلات من العقاب وأن يتأكد من أن جميع الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم خطيرة خلال أعمال العنف التي وقعت في عام ١٩٩٩، سيحاكمون على ما اقترفوه من جرائم. ومسألة تقديم ٣٠٤ من المتهمين المقيمين خارج تيمور - ليشتي إلى المحاكمة تمثل تحديا حقيقيا. ونعرب هنا عن ترحيبنا بقيام الأمين العام، في شباط/فبراير، بتشكيل لجنة الأمم المتحدة المستقلة المسؤولة، في جملة أمور، عن تقييم التقدم الذي أحرزته المحاكم في جاكارتا وديلي في تناول القضايا المعروضة عليها.

علاوة على ذلك، فإن استراتيجية الانسحاب لبعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية يجب أن تقوم على أساس متابعة المساعدة التي قد تقدمها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها.

وفي الختام، نناشد المجتمع الدولي أن يظل ملتزما تجاه تيمور - ليشتي، لأنه بالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به. فتيمور - ليشتي لا تزال بحاجة إلى المساعدة الدولية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل أستراليا، الذي أعطيه الكلمة.

أمة ديمقراطية عملية لا رجعة فيها، ومواجهة الصعوبات الناجمة عن الانتقال من مرحلة توفير المساعدة الطارئة إلى مرحلة تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

ونرحب ترحيبا خاصا بالنجاح الذي تحقق في الانتخابات المحلية ومواصلة تعزيز الهيئات التشريعية. ومع ذلك، فإن استمرار المواجهة الخفية بين الشرطة والجيش، والافتقار إلى الروح المهنية بين قوات إنفاذ القانون، وانتهاكات حقوق الإنسان، كلها أمور تشكل مصدر قلق لنا جميعا، مثلما هو الحال بالنسبة للافتقار إلى التقدم المحرز في مجال ترسيم الحدود.

وتبين هذا المسائل أنه ما زالت هناك صعوبات ومخاطر تهدد العملية الانتقالية في تيمور - ليشتي، وتشكل تحديا للمجتمع الدولي. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعم الجهود التي يبذلها ذلك البلد لحل المشاكل العديدة التي تواجهه في مجالي الأمن والدفاع اللذين يحظيان بأهمية حاسمة بوجه خاص، وإنشاء وتعزيز المؤسسات السياسية، والخدمة المدنية، وتحسين وصون علاقات حسن الجوار مع إندونيسيا وأستراليا.

وفي ما يتعلق بالنقاط التي حددها الأمين العام في تقريره، تؤيد بنن فكرة الاحتفاظ بتواجد للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥، وستضطلع بدور نشط في المناقشات التي ستجري بشأن شكل وطرائق ذلك التواجد. وفي رأينا، ينبغي تحديد ذلك التواجد عن طريق تقييم دقيق للبيئة التي يعمل من خلالها التيموريون وقدراتهم على مواجهة التحديات التي سبق تحديدها، مستخدمين مواردهم الذاتية.

ونعتقد أن انسحاب بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، المنصوص عليه في القرار ١٥٤٣ (٢٠٠٤)،

الأخرى المجاورة لتيمور - ليشتي، فإن لأستراليا مصلحة كبيرة هنا في ضمان أن تكون تيمور - ليشتي مهيأة للتصدي للتحديات التي تواجهها. وإننا نثني بوجه خاص على الجهود التي تبذلها حكومتا تيمور - ليشتي وإندونيسيا لإقامة علاقات مثمرة واتباع نهج تعاوني بشأن المسائل المتعلقة بإدارة الحدود. وقيام تيمور - ليشتي بإنشاء علاقات وثيقة مع جيرانها سيكون أمرا حاسما لاستقرارها على المدى الطويل.

وبالرغم من أن تيمور - ليشتي قد حققت تقدما جديرا بالثناء، إلا أنها تحتاج بوضوح إلى الدعم المستمر من جيرانها والمجتمع الدولي. وهكذا تود أستراليا أن ترى استمرارا لمشاركة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، لما بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥، حينما تنتهي ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، بغية ضمان الحفاظ على المكاسب الهامة التي حققها المجتمع الدولي في تيمور - ليشتي.

ومع ذلك، نرى أن البيئة الأمنية الخارجية السائدة في تيمور - ليشتي لا تبرر استمرار تواجد حفظة السلام على الحدود. ولذلك تفضل أستراليا استمرار تواجد الأمم المتحدة هناك من أجل تركيز الجهود على المهام الأساسية لعملية بناء الدولة، ولا سيما بناء قدرات المؤسسات الحكومية، وتطوير قوات الشرطة والأمن، وتعزيز القانون وأنظمة العدالة.

وينبغي أن يواصل ممثل الأمين العام، في أي بعثة للأمم المتحدة مستقبلا في تيمور - ليشتي، تقديم التقارير إلى مجلس الأمن، الذي سيمارس رقابة على الوضع في تيمور - ليشتي. كما ينبغي أن يستمر تمويل البعثة من الميزانية العادية للأمم المتحدة. ونشير إلى أنه لن يتم تحمل أية نفقات عسكرية بموجب النهج الذي نفضله. وسيكون من الأهمية بمكان أن يتم ضمان تمويل إنشاء الوظائف المدنية الأساسية بشكل كاف.

السيد داووث (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أنضم فورا إلى من سبقوني في الإعراب عن التعازي لحكومة وشعب بنغلاديش ولأسر حفظة السلام الذين قُتلوا أثناء خدمتهم في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة المفتوحة. وأود أيضا أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بصديقي، وزير خارجية تيمور - ليشتي، السيد راموس - أورتا، الموجود معنا اليوم.

وأود أن أشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام، السيد هاسيغاوا، على إبلاغ المجلس بآخر التطورات في تيمور - ليشتي، وعلى العمل الممتاز الذي قام به منذ تعيينه.

ومن الجلي أن تيمور - ليشتي قطعت شوطا كبيرا منذ حصولها على الاستقلال. وفي الواقع يرجع معظم الفضل في ذلك إلى عزم شعب تيمور - ليشتي وقادته، والعمل الشاق الذي يضبطون به. وإنه لشيء عظيم أن يكون بيننا اليوم الممثل الممتاز لهذه القيادة.

وفي الوقت ذاته، ينبغي أن يفخر المجلس نفسه وأعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع، بالدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مساعدة تيمور - ليشتي. وكما يبين تقرير الأمين العام (S/2005/99)، فقد ساهمت بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، على مدار الأشهر الـ ١٢ الماضية، في زيادة تعزيز عملية الانتقال إلى مجتمع ديمقراطي وسلمي في تيمور - ليشتي.

كما تفخر أستراليا بما تقدمه من مساعدة إلى تيمور - ليشتي لكي تتمكن من بناء مجتمع مستقر ومستدام. ونحن من المؤيدين الرئيسيين لعمليات بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، ونواصل تنفيذ برامج هامة للمساعدة الثنائية هناك. وإلى جانب الأمم المتحدة والبلدان

وإننا نهني حكومة تيمور - ليشتي على التقدم الملموس الذي أحرزته في اعتماد التشريعات الرئيسية، وفي إنشاء مؤسسات الدولة، وفي إجراء انتخابات محلية ناجحة في مقاطعتين، وهي أول انتخابات من نوعها تقوم بتنظيمها السلطات التيمورية. كما نرحب أيضا بالجهود التي تبذلها الحكومة للوفاء بالتزاماتها بشأن معاهدات حقوق الإنسان بموجب القانون الدولي، ولزيادة تحسين العلاقة بين القوات المسلحة والشرطة عن طريق التدابير التشريعية التي يتم إعدادها حاليا.

أخيرا، يود الاتحاد الأوروبي أن يرحب بالتحسن المطرد في العلاقات بين تيمور - ليشتي وأندونيسيا. وبجدونا الأمل أن يؤدي العدد المتزايد من الاجتماعات الرفيعة المستوى، بوجه خاص، إلى تحقيق تقدم في ترسيم الحدود البرية المشتركة بينهما.

وفي حين نلاحظ أن لجنة الحقيقة والصدقة التي ستنشأ قريبا سوف تتناول انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في عام ١٩٩٩، فإنه ما زال يساورنا القلق إزاء الافتقار إلى إحراز تقدم في مكافحة الإفلات من العقاب. إذ يجب أن يمثل أمام المحاكم المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الخطيرة في تيمور - ليشتي عام ١٩٩٩، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٧٣ (٢٠٠٤). وفي ذلك السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي بقيام الأمين العام بإنشاء لجنة للخبراء مكلفة بتقييم التقدم الذي أحرزته السلطات القضائية الأندونيسية والتيمورية.

ويشيد الاتحاد الأوروبي بالمساهمة القيمة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية لضمان الانتقال السلس من إطار حفظ السلام إلى إطار التنمية المستدامة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد سوكيهيرو هاسيغاوا، على العمل الممتاز الذي أنجزه.

لقد ساهمت بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية بشكل كبير في بناء ديمقراطية قادرة ونشطة في تيمور - ليشتي. ولكن التحديات الراهنة التي تواجهها تيمور - ليشتي تحتاج إلى نهج جديد. وفي رأينا أن تواجدا مستمرا للأمم المتحدة بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية ينبغي أن يركز على المجالات الرئيسية لبناء القدرات ونظام الحكم.

وتساهم أستراليا بشكل كبير في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في دعم صديقتنا وجارتنا القريبة. وكما جرى في الماضي، يمكن الاعتماد على أستراليا في استمرار تقديم مساهمتها بشكل متناسب في أي تواجد للأمم المتحدة في تيمور الشرقية مستقبلا. ومع ذلك، ينبغي للمجلس أن يقرر بشأن كيفية الاضطلاع بأعماله.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي ممثل لكسمبرغ. أدعوه إلى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هوشيت (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة بلغاريا ورومانيا وكرواتيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والبلدان المحتمل ترشيحها ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود؛ وبلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة آيسلندا والنرويج، البلدان العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

اسمحوا لي أولا أن أنضم إلى من سبقوني هنا اليوم في التعبير عن تعازينا بوفاة الجنود البنغلاديشيين الأعضاء في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. منذ آخر مرة تناول فيها مجلس الأمن مسألة تيمور - ليشتي، ظل الوضع السياسي العام هادئا ومستقرا.

الصندوق الاستئماني لتييمور الشرقية والوكالات والمنظمات الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة.

علاوة على ذلك، وبصفة تيمور - ليشتي عضوا حديثا في مجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، فإنها ستستفيد في المستقبل القريب من صندوق التنمية الأوروبي الذي يدعم الدول الأعضاء في اتفاق التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، اتفاق كوتونو. وفي ذلك السياق، تم اقتراح تقديم معونة مالية قدرها ١٨ مليون يورو إلى تيمور - ليشتي لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

واسمحوا لي أن أختتم بالتأكيد مجددا على تقدير الاتحاد الأوروبي العميق لجهود تيمور - ليشتي في بناء أمة تعتمد على الاكتفاء الذاتي وتستند إلى سيادة القانون، وإلى مجتمع ديمقراطي خال من الفساد. وسوف يظل الاتحاد الأوروبي شريكا ثابتا في هذا الجهد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل سنغافورة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مينون (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أيضا أن يحذو حذو المتكلمين الآخرين بتقديم التعازي لحكومة وشعب بنغلاديش وعائلات أفراد قوة حفظ السلام الذين قتلوا يوم الجمعة الماضي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره المرحلي الشامل عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية خلال الشهور الثلاثة الماضية. وأشكر أيضا السيد هوزي راموس - أورتا، وزير خارجية تيمور - ليشتي على البيان الشامل الذي أدلى به قبل قليل.

وفي حين أنه تم تحقيق تقدم ملموس في مجالات عديدة خلال مرحلة التوطيد التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية في أيار/مايو ٢٠٠٤، إلا أننا نشاطر الأمين العام تقييمه بأن تحديات كبيرة ما زالت قائمة، وأن تقديم المساعدة الدولية بعد انتهاء الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية بتاريخ ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥ سيكون هاما لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة على المدى الطويل في تيمور - ليشتي. إن عوامل من قبيل النمو السكاني السريع مقترنة بوجود اقتصاد راكد يمكن أن تعرض للخطر الاستقرار الطويل الأجل في البلد. ولذلك سيكون من الضروري استمرار المساعدة التي يقدمها مجتمع المانحين الدولي لزيادة قدرة الحكومة على تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والعمالة داخل قطاع خاص يتسم بالدينامية.

ولتلك الأسباب، يؤيد الاتحاد الأوروبي الإبقاء على تواجد مستمر ومناسب للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية.

ولقد قدمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية مساعدات حيوية إلى تيمور - ليشتي، حيث أسهمت بنصف المساعدات الخارجية التي قدمت إلى البلد منذ عام ١٩٩٩، بما قيمته ٦٣٨ مليون يورو. كما أن الدعم الذي يقدمه الاتحاد يشمل جميع القطاعات، ويتضمن دعم ميزانية الدولة. وتمثل المساهمات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي إلى الصندوق الاستئماني لتييمور الشرقية نحو ثلثي إجمالي المبالغ المالية الشاملة المقدمة للصندوق، في حين أن الدعم الذي يقدمه الاتحاد إلى ميزانية البلد يمثل ثلث إجمالي الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي إلى الميزانية. كما تعهدت اللجنة الأوروبية بتقديم ١٨٠ مليون يورو لدعم جهود إعادة التأهيل والتنمية في مجموعة واسعة من القطاعات، من خلال

القدرات الأساسية لدى قوات الشرطة والدفاع التيمورية، ستستمر الحاجة الماسة إلى مدربي الشرطة المدنية من أجل تعزيز قدرات الشرطة المحلية، وخصوصا وحدة حرس الحدود، ومن أجل إرساء أساس صالح لأمن البلد لأجل طويل.

ثالثا، إن أحد التحديات التي تواجهها حكومة تيمور - ليشتي هو مسألة إدارة الحدود ومراقبتها. ويمكن لضباط الاتصال التابعين للأمم المتحدة أن يؤدوا دورا حيويا في المهمة العاجلة والضرورية لبناء الخبرة والاحتراف لدى وحدات حرس الحدود التيمورية بغية إدارة المسائل المتصلة بالحدود، وبالتالي، المساهمة الإيجابية في صون النظام والاستقرار بشكل عام.

إننا نؤيد تأييدا كاملا تقييم الأمين العام، بأنه على الرغم من التقدم الهائل الذي تم إحرازه في تيمور - ليشتي، ما زالت التحديات الكبيرة قائمة، وأن استمرار تقديم المساعدة الدولية بعد انتهاء فترة الولاية الحالية سيكون ضروريا من أجل تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة في الدولة الفتية لأجل طويل.

إن تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير قد أبرز بحق أهمية المساعدة في بناء وتعزيز المؤسسات الرئيسية الهامة كجزء من عملية بناء السلام في البلدان التي تعيش حالة ما بعد الصراع. وقد وجدت هذه التوصية تأييدا مبدئيا واسع النطاق من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وهي أيضا توصية ذات صلة وثيقة بالحالة الراهنة في تيمور - ليشتي.

وتمر تيمور - ليشتي بالمرحلة الأولى من عملية بناء السلام. وهي ستكون بحاجة مستمرة إلى المساعدة الدولية، خاصة في ما يتعلق بتعزيز الإدارة العامة، والمؤسسات القضائية، وقوات الأمن. وعلينا كشركاء مسؤولين، أن

كما يود وفد بلدي أن يحيي الممثل الخاص للأمين العام، سوكيهيرو هسيغاوا، على قيادته وعمله المتميز. ونحن سعداء بالتقدم المتواصل الذي تم إحرازه في كل نواحي جهود التنمية في تيمور - ليشتي.

لقد أكد تقرير الأمين العام على أن قرار تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٤ كان قرارا صحيحا. وأود أن أقدم بعض الملاحظات حول تقرير الأمين العام.

أولا، من الواضح في تقرير الأمين العام أن أجهزة القضاء والإدارة العامة في تيمور - ليشتي ما زالت في المراحل الأولى من تطويرها، وأنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتعزيز كفاءة مؤسسات الدولة في تيمور - ليشتي. إن عمل القضاة الدوليين ومستشاري الأمم المتحدة المدنيين ما فتئ أساسيا في تطوير الجهاز القضائي والمؤسسات القانونية والمالية. وسيستغرق بناء هذه المؤسسات الرئيسية بعض الوقت، ونود أن نشيد بالقضاة الدوليين ومستشاري الأمم المتحدة المدنيين على عملهم الشاق والمتفاني. والعمل الذي يؤديه قطاع القضاء، وخصوصا في محاكم المقاطعات، حيوي وجزء لا يتجزأ من الجهود المبذولة لإعادة بناء سيادة القانون في البلد. وسيساعد استمرار عمل المستشارين القانونيين للأمم المتحدة بالتأكد في تسهيل هذه العملية.

ثانيا، يثلج صدورنا أن نلاحظ التقدم المحرز في تطوير وكالات إنفاذ القانون المختلفة وفي تدريب قوات الشرطة في تيمور - ليشتي. ويظهر التقرير بوضوح أن الحاجة ما زالت ماسة إلى مستشاري الشرطة المدنية التابعين لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، ولا سيما الحاجة إلى مدربي الشرطة في البعثة، من أجل تقديم التوجيه والإرشاد لوحدات الإنفاذ في مجالات تطوير إجراءات التشغيل الموحدة، والتدريب على مبادئ الآداب وحقوق الإنسان، والتدريب على مكافحة الشغب. وحتى تتحقق

تؤيد البرتغال تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وسوف أضيف بعض الملاحظات من جانبنا.

أولا، نرحب ترحيبا حارا بإنشاء لجنة خبراء لإجراء تقييم دقيق للتقدم المحرز في العملية القضائية المتصلة بمحكمة حقوق الإنسان المخصصة في جاكورتا، ووحدة الجرائم الخطيرة، والأفرقة الخاصة للجرائم الخطيرة في ديلي. وتطلع إلى توصيات تلك اللجنة.

كما أننا نلاحظ التطورات المستمرة والهامة التي طرأت على علاقات تيمور - ليشتي مع جيرانها بخصوص مسائل هامة كالحدود البرية والبحرية ونشيد بها عاليا. ومن المهم للغاية أن يضمن لتيمور - ليشتي الوصول في الوقت الملائم إلى مواردها الطبيعية، من أجل تمهيد السبيل لتنميتها المستدامة الاقتصادية والسلامية.

وتمر تيمور - ليشتي الآن بمرحلة حرجية من عملية بناء السلام، ويحدد تقرير الأمين العام بوضوح عددا من المجالات التي تتطلب المساعدة الدولية بعد أن تنتهي ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. وما زال الكثير مما ينبغي عمله في مجال تدريب الشرطة، وخاصة في إدارة الحدود التي ما زالت قابلة للاختراق، وبالتالي تشكل مصدرا للتسلل والاتجار غير القانوني. والأمن على الحدود يشكل عاملا رئيسيا في الاستقرار السياسي والاجتماعي لتيمور - ليشتي.

ونلاحظ مع القلق أن ترسيم الحدود البرية لم يكتمل بعد. وهذا الأمر يثير القلق بشكل خاص لعدم وجود ترتيب بديل لخلافة ترتيب ضباط الاتصال العسكريين القائم حتى الآن.

وقد أكد تقرير الأمين العام أن تيمور - ليشتي حققت تقدما هاما نحو الاكتفاء الذاتي. ومع ذلك، فإن

نستمر في تقديم المساعدة اللازمة إلى هذه الدولة الفتية، لكي تتمكن من رؤية النتائج الملموسة والنجاح الملموس في جهودها لبناء الدولة.

وكما أشار الأمين العام في تقريره، فإن إنهاء المهمات الهامة الماثلة أمامنا قبل الأوان قد يهدد الإنجازات، وكذلك الاستثمارات الكبيرة التي وظفها المجتمع الدولي في تيمور - ليشتي منذ العام ١٩٩٩. ولذلك، نحث مجلس الأمن على تأييد التوصيات الحكيمة لأفرقة العمل الانتقالية وللأمين العام بأن يبقى على بعثة الأمم المتحدة بهيكل مصغر في تيمور - ليشتي لفترة ١٢ شهرا إضافية، وأن نجري تقييما آخر للاكتفاء الذاتي للبلد بحلول أيار/مايو ٢٠٠٦.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل البرتغال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سالفويرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعبر عن تعازي حكومة بلدي لحكومة بنغلاديش بفاجعة مقتل تسعة من أفراد قوات حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره الأخير عن الحالة في تيمور - ليشتي، والممثل الخاص للأمين العام، هسيغاوا، على عرضه الممتاز. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالجهود المتفانية لمكونات بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، المدنية، والعسكرية، والشرطة، وأن أهنئهم جميعا على إنجازاتهم الكثيرة في تيمور - ليشتي.

كما أود أن أرحب بوزير الخارجية، هوزي راموس - أورتا، وأن أشكره على إسهامه القيم في هذه المناقشة.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أنقل تعازي وفد بلادي الخاصة إلى شعب وحكومة بنغلاديش على فاجعة مقتل أفراد حفظ السلام من بنغلاديش في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحيث أن هذا هو آخر أيام الشهر الذي ترأست جمهورية بنن خلاله مجلس الأمن، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على القيادة المقتدرة التي أظهرتموها خلال فترة اتسمت بزيادة أعمال مجلس الأمن.

ويسعدني أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بصاحب السعادة، السيد خوسيه راموس-هورتا، وزير خارجية جمهورية تيمور-ليشتي الديمقراطية وبحضوره معنا.

واسمحوا لي أن أشكر سوكيهيرو هاسيغاوا على إحاطته الإعلامية الشاملة عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (بعثة الدعم). وفي ضوء المرحلة التي وصل إليها عمل البعثة، يلمس وفد بلادي الأهمية الخاصة لنظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام (S/2005/99).

لقد مضت ثلاثة أشهر منذ المرة الأخيرة التي ناقشنا فيها هذا البند. وخلال الفترة المشمولة في هذا التقرير، أسهمت بعثة الدعم إسهاما هاما في الجهود الرامية إلى توجيه تيمور-ليشتي نحو مرحلة الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي. ويسعدنا أن نلاحظ أنه بعد مرور سنتين على بدء عمل بعثة الدعم، بدأت الهياكل الإدارية الأساسية، الحيوية لبقاء الاستقرار السياسي في تيمور-ليشتي، مزاوله عملها بصورة سليمة، وعلى النحو الذي ارتآه مجلس الأمن. وإذا يبدأ عمل البعثة في الانسحاب التدريجي، يؤكد وفد بلادي من جديد على دعمه الثابت لولاية البعثة.

وإندونيسيا كبذل له تاريخ مشترك مع تيمور-ليشتي، فإنها تعتبر الدولة الفتية واحدة من أولويات سياستها الخارجية. وفضلا عن ذلك، وكما أكدنا دائما، قررت

تحديات كبيرة ما زالت قائمة، وسيكون استمرار المساعدة الدولية بعد انتهاء الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة ضروريا من أجل استقرار هذا البلد وتنميته المستدامة في الأجلين المتوسط والطويل.

وبالتالي، فإن البرتغال تتفق مع توصيات الأمين العام من أجل ضمان بقاء هيكل جديد للأمم المتحدة بعد أيار/مايو ٢٠٠٥، يتم تشكيله وفقا للاحتياجات الحالية لتيمور - ليشتي. ويتضمن الهيكل الجديد مكونات مثل ضباط الاتصال العسكريين، ومدربي الشرطة، والمستشارين المدنيين، وموظفي حقوق الإنسان، ومكتب صغير لمساندة عمل الممثل الخاص للأمين العام.

لقد حققنا قدرا كبيرا من التقدم واستثمرنا الكثير في تيمور-ليشتي منذ عام ١٩٩٩. ونحن بحاجة إلى المحافظة على النتائج الإيجابية التي تحققت حتى الآن وإلى تعزيزها. لذلك فإننا على اقتناع بأنه لكي يكون لوجود الأمم المتحدة المصدقية التي لا غنى عنها، فلا بد لها أن تمنح ولاية واضحة من مجلس الأمن، وأن يقودها ممثل خاص للأمين العام. وينبغي لنا أن نسعى، خلال فترة إضافية، إلى بذل جهود منسقة من أجل أن نمكن تيمور-ليشتي من تحقيق ثلاثة أهداف مترابطة: الأمن والاستقرار، والمؤسسات وبناء الدولة، وهيئة بيئة ملائمة تؤدي إلى التنمية المستدامة.

وأود التأكيد على أن البرتغال، سواء بصفة أحادية، أو كعضو في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، سوف تظل ملتزمة بدعم هذه الأهداف وبدعم جهود الأمم المتحدة بهذا الشأن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل إندونيسيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

الثنائية. وكرر الزعيمان عزمهما على زيادة تعزيز علاقة مستقرة وودية وذات فائدة متبادلة بين بلديهما، ورغبتهما في تحقيق ذلك. كما لاحظ الزعيمان مع الارتياح النمو المطرد والإيجابي في علاقتهما خلال السنوات الثلاث الماضية، ويتبين ذلك، على سبيل المثال في التقدم الكبير الذي أحرز في معالجة المسائل المعلقة، من قبيل ترسيم الحدود البرية واللاجئين وتسهيل العبور التقليدي للحدود والترتيبات التنظيمية للأسواق. وإذا ما تجاوزنا الشؤون السياسية والأمنية فإننا نلاحظ التفاؤل المشترك فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية التي شهدت، خلال هذه الفترة، نموا مطردا وتدفقا ذا نفع متبادل في التجارة والاستثمارات.

والآن، اسمحوا لي أن أنتقل إلى شيء أشار إليه وزير الخارجية راموس - هورتا. فمن أجل معالجة المسائل المتصلة بأحداث عام ١٩٩٩ بشكل حاسم، اتخذ زعيما إندونيسيا وتيمور - ليشتي قرارا هاما بالموافقة على إنشاء لجنة لتقصي الحقيقة والصدقة. وفي هذا الصدد، أود أن أؤيد البيان الذي أدلى به وزير الخارجية راموس - هورتا بشأن هذه المسألة وسأكتفي بالتركيز على بعض الجوانب المحددة للجنة لتقصي الحقيقة والصدقة.

إن لجنة تقصي الحقيقة والصدقة، بوصفها بديلا للجنة الخبراء، ستوفر مجالا إضافيا فريدا يسمح للبلدين بالمشاركة في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها التي وقعت خلال الفترة السابقة للمشاورات الشعبية التي جرت في عام ١٩٩٩، وفي أعقابها مباشرة، وسينصب تركيزها على استجلاء الحقيقة وتعزيز الصدقة. وهذا الاتفاق لم يسبق له مثيل في التاريخ. وطبقا لشروطه فإن هذين البلدين اللذين تأثرا بشدة بتجربتهما المشتركة قد وافقا معا على المضي قدما في البحث عن الحقيقة حول الادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان. وعلى أساس تلك

الدولتان انتهاج سياسات تقوم على استشراف المستقبل والمصالحة، خدمة لمصالح شعبيها وتنميتها. وقد تجلّى ذلك في تعزيز العلاقات الثنائية والاجتماعات المكثفة التي يعقدها المسؤولون في البلدين على أعلى المستويات السياسية.

لقد بُذلت جهود قوية خلال السنوات الثلاث الماضية لتعزيز المصالحة بين البلدين. ووصلت تلك المصالحة، بين الحكومتين والشعبين، إلى مستوى مرض وحقت نتائج هامة. إن عملية التضامن التي بدأها الرئيس زانانا غوسماو - عقب كارثة سونامي التي أصابت في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ مقاطعتي آتشيه وشمال سومطرة الأندونيسيتين - والتضامن القوي الذي أبداه فرادى المواطنين في جميع أنحاء تيمور - ليشتي بما قدموه من تبرعات لضحايا هذه الكارثة الطبيعية في إندونيسيا، يثبتان أيضا التقدم الملموس الذي أحرز في تحقيق المصالحة بين حكومي وشعبي البلدين. ولقد أثرت فينا كثيرا مشاعر التضامن والمؤازرة التي أبدتها تيمور - ليشتي، حكومة وشعبا.

وبالإضافة إلى ذلك، تساعد إندونيسيا على تحقيق المصالحة بين التيموريين الشرقيين، على سبيل المثال عن طريق تيسير الزيارات التي يقوم بها القادة في تيمور - ليشتي لإجراء الحوار مع مواطنيهم في تيمور الغربية، وتيسير عملية لم شمل الأسر بين التيموريين الشرقيين. ومع ذلك، ومن أجل صون العلاقات الثنائية وزيادة تعزيزها، شدد كلا البلدين على أهمية حل المسائل القائمة المتبقية، مع تعميق وتوسيع التعاون الثنائي في الوقت نفسه.

وفي الواقع، التقى الرئيس يودويونو والرئيس زانانا غوسماو عدة مرات منذ تنصيب السيد يودويونو رئيسا لجمهورية إندونيسيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وقد شكّل الاجتماع الذي عقد بين زعيمَي البلدين في بالي في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ لحظة تاريخية في علاقاتنا

الاتفاق المؤقت بشأن الحدود في أي وقت. وقد سعدنا بمعرفة وجود إمكانية لتوقيع الاتفاق المؤقت قريباً. وكانت قد جرت مناقشة مشروع الاتفاق وتمت الموافقة عليه في الاجتماع الثنائي بين البلدين في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وكما يعلم المجلس، فقد تم إحراز تقدم كبير في عملية ترسيم الحدود البرية بين البلدين، واتفقا على مواقع نقاط الحدود على طول ٩٥ في المائة منها. كما تم الاتفاق على أن بعض الخطوط التي تربط بين هذه النقاط تشكل الحدود بين البلدين، واعتبرت الخطوط الأخرى على أنها خطوط الحدود التقريبية.

إن المهمات المتبقية للفريق الفني المشترك، إذا، هي تكتيف نقاط الحدود وإجراء عمليات مسح الحدود من أجل تحويل الخطوط التقريبية إلى خط الحدود بين البلدين. ويتعين على إندونيسيا وتيمور-ليشتي أيضاً مناقشة القطاعات الثلاثة المتبقية التي لم يتم الاتفاق بشأنها بعد. كما أن هناك مهمة هامة لم يجر إنجازها بعد وهي عملية ترسيم الحدود. وسيقوم الفريق الفني المشترك باستئناف عملية مسح الحدود في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، من أجل إحراز المزيد من التقدم في ذلك، ولكننا نأخذ جانب الحذر إزاء تحديد موعد نهائي لاستكمال العملية ضمن جدول زمني محدد.

وفي ذلك الصدد، تود إندونيسيا التأكيد على أن إدارة الحدود تمثل جهداً تعاونياً مستمراً لن يتوقف بتوصل الجانبين إلى اتفاق على تعيين الحدود البرية. بالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة الحدود تعتبر ضرورية من أجل التصدي لأعمال الجريمة التي قد ترتكب في مناطق الحدود. وقد أدى الاستمرار في تعزيز تعاون قوات الشرطة والقوات العسكرية الإندونيسية مع وحدات دوريات الحدود التابعة لتيمور-ليشتي إلى تحسن كبير في حالة الأمن والاستقرار، ليس في مناطق الحدود فحسب، بل أيضاً في تيمور-ليشتي بشكل عام. وتلتزم إندونيسيا بتعزيز التعاون الأمني مع تيمور-

الاستنتاجات سيتم زيادة تعزيز المصالحة بين شعبي البلدين داخل الطوائف المحلية وفيما بينها.

إن الاتفاق الذي توصل إليه رئيسا الحكومتين يُظهر بوضوح النضج والروح اللذين يتحليان بهما في السعي إلى حل مقبول يسمح بتضميد الجراح وتخفيف أعباء الماضي من أجل مواصلة تعزيز العلاقات الثنائية والصداقة بين الشعبين.

لقد اختارت البلدان المختلفة وفقاً لتجارها الخاصة وسائل مختلفة للتعامل مع الماضي. ففي بعض البلدان قد يسعى قادتها وشعوبها إلى البحث عن الحقيقة والمصالحة عوضاً عن الانخراط في عملية المقاضاة والمحاكمات. ولقد اختارت إندونيسيا وتيمور - ليشتي مسار البحث عن الحقيقة وتعزيز الصداقة كآلية جديدة وفريدة. فالعدالة الحقيقية يمكن تحقيقها من خلال كشف الحقيقة والاعتراف بالمسؤولية، في حين أن الانخراط في عملية المقاضاة والمحاكمات قد لا يحقق إلا العدالة فحسب، ولكنه لا يكشف بالضرورة الحقيقة ولا يعزز المصالحة.

لذلك، فإن إندونيسيا وتيمور - ليشتي مصممتان على المضي في استكمال عملية التصدي لهذه المسألة في إطار اللجنة. وستكون اللجنة مستعدة لتلقي المساعدة من المجتمع الدولي على أساس طلبات مشتركة يقدمها البلدان.

وفي تصورنا أن إنشاء اللجنة سوف يعلن عنه رسمياً في المستقبل القريب. وسيمكن ذلك الدولتين من البدء بمسار يسمح لنا بالتخلص من أعباء الماضي. ومع القيام بهذا الجهد، تأمل حكومة إندونيسيا أن يدعم المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن، هذه المبادرة الفريدة وغير المسبوق.

وفي ما يتعلق بالحدود البرية بين البلدين، استمحووا لي أن أؤكد للمجلس على أن حكومة إندونيسيا مستعدة لتوقيع

السيدة لاوهافان (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية):

أود أولاً أن أشكركم، سيدي، وأن أشكر مجلس الأمن على منحي فرصة المشاركة في مناقشة المجلس اليوم حول تيمور-ليشتي تحت رئاستكم.

وأود أن أحيي حضور السيد هوزي راموس-أورتا، الوزير الأول ووزير الخارجية والتعاون في جمهورية تيمور-ليشتي الديمقراطية.

كما أود أن أحذو حذو أعضاء مجلس الأمن والممثلين الآخرين الذين تكلموا قبلي، بالتعبير عن تعازينا العميقة لحكومة بنغلاديش على فقدانها بشكل مأساوي لبعض من ضباط حفظ السلام من أبنائها في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويود وفد بلدي أن يشكر السيد سوكييرو هسيغاوا، الممثل الخاص للأمين العام، على عرضه للتقرير المرحلي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

ترحب تايلند بالتقدم المتواصل الذي تم إنجازه في تيمور-ليشتي، وتشيد بالإسهامات التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة، وبرامج ووكالات الأمم المتحدة، ومؤسسات بریتون وودز، والمنظمات غير الحكومية، والمأخون الدوليون. وتشيد أيضاً بالجهود التي بذلت، من خلال التصميم الراسخ لحكومة تيمور-ليشتي، في عملية بناء الدولة في ذلك البلد. إن هذا التطور الإيجابي لم يكن ليتحقق بدون الأدوار الأساسية التي أدتها كل الأطراف المعنية، وخاصة الأمم المتحدة، التي تم الإقرار دولياً بدورها هذا بوصفه قصة نجاح لعمليات الأمم المتحدة في حفظ السلام.

إن مسيرة النهوض بتيمور - ليشتي ما زالت في مرحلة البداية. ولكي نكون واقعيين، ومع أن إنجازات عديدة قد تحققت، فإن طريق هذا البلد نحو التقدم سوف يستمر في

ليشتي، وخاصة في مجال إدارة الحدود. وفي ذلك الصدد، فإن لجنة الحدود المشتركة، بوصفها لجنة فرعية تابعة للاجتماع السنوي للجنة الوزارية المشتركة، تظل آلية هامة، يتمكن الطرفان عن طريقها من مناقشة وتعزيز التعاون بصورة مباشرة من أجل التصدي للمسائل المتعلقة بتعيين الحدود وإدارتها.

وبينما يعتبر ترسيم الحدود البرية مسألة هامة، فقد يهم الدول الأعضاء أن تطلع على التطورات بشأن ترسيم الحدود البحرية لتيمور - ليشتي، وهي مسألة لم يتطرق إليها التقرير.

وحيث أن انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية أصبح يلوح في الأفق الآن، فقد حان الوقت لإلقاء نظرة فاحصة على احتياجات تيمور-ليشتي في مجال تعزيز القدرات الوطنية. وفي ذلك الصدد، فهمت إندونيسيا أن تيمور-ليشتي، كما تعبر رسالة رئيس وزرائها، السيد مري الكتيري، الموجهة إلى الأمين العام كوفي عنان، والمؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، تطلب مساعدة الأمم المتحدة لفترة سنة إضافية، عقب التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم حتى الآن.

وفي رأي وفد بلدي أن يحمل الإنجازات التي حققتها بعثة الأمم المتحدة لا تنفي الحاجة إلى استمرار تقديم بعض المساعدات من المجتمع الدولي إلى تيمور-ليشتي. ونظراً لحاجة تيمور-ليشتي إلى تعزيز بناء القدرات في مختلف قطاعات الإدارة العامة، وكذلك في مجال النظام العام، فإن طلب تيمور-ليشتي يستحق أن ينظر فيه بشكل إيجابي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل إندونيسيا

على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي في قائمتي ممثلة تايلند. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيائها.

برامج ووكالات الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، والمنظمات غير الحكومية، والمناخون الدوليون، في تيمور-ليشتي، حققت حتى الآن نتائج باهرة في مختلف الميادين.

ومع ذلك، يظل الدعم الدولي لهذين البعدين الاقتصادي والاجتماعي من الضرورات الأساسية. وما زالت تيمور - ليشتي منكوبة، في جملة متاعب أخرى، بالفقر والأمية والبطالة، التي ستظل تعرقل عملية بناء الدولة والتنمية الوطنية بما لفترة من الزمن. وسوف يكون دعم المجتمع الدولي في مكافحة هذه المشاكل ضروريا حتى بعد أن تنهي البعثة ولايتها.

وتيمور - ليشتي بلد ينتظره مستقبل مشرق. ويمكن أن تزيد إمكانياتها، في حالة رعايتها، زيادة كبيرة بكل ما يقدمه المجتمع الدولي من عون. وسيتيح لنا مؤتمر شركاء التنمية المقبل مكانا نحدد فيه تأكيد دعمنا لتيمور - ليشتي.

ومن دواعي سرور تايلند أنها، من جانبها، قدمت بعض الدعم لتيمور - ليشتي في عملية التنمية الوطنية بها، مع التركيز على تنمية الموارد البشرية، في الميادين المتفق عليها في مذكرة التفاهم بشأن التعاون الاقتصادي والتقني التي تم التوقيع عليها في عام ٢٠٠٣، وهي الزراعة، والصحة العامة، ومصادر الأسماك، والتجارة والاستثمار، والأعمال المصرفية والتأمين، والسياحة، والطاقة، وبناء القدرات في قضايا الأمن الداخلي والمفاوضات بشأن المنطقة البحرية، والمعلومات الجغرافية، وإقامة اقتصاد مستدام.

وقد بلغ عدد الأنشطة التي جرى بالفعل تنفيذها ستة عشر في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، وسيتم تنفيذ الأنشطة المتبقية وعددها ١٦ نشاطا قبل نهاية ٢٠٠٥. وتعرب تايلند عن استعدادها لمواصلة تقديم الدعم التقني لتيمور - ليشتي بعد إنجاز الخطة الحالية في عام ٢٠٠٥. إضافة إلى ذلك، تعتزم تايلند التعاون مع الجهات المانحة الأخرى، كوكالة

مواجهة خليط من النجاحات والتحديات. ومن أجل مساعدة تيمور-ليشتي في النمو والازدهار إلى جانب غيرها في مجتمع الأمم، لا بد للمجتمع الدولي من مواصلة تقديم الدعم النشط إليها.

لقد أدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية دورا هاما في استعادة السلام والاستقرار، وفي تطوير الديمقراطية، والتنمية، وعملية الإدارة في البلد. ومع ذلك، وكما أشار التقرير، ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله لضمان المحافظة على المكاسب التي تحققت حتى الآن وللاستفادة منها بشكل أفضل في المستقبل. وبالتالي، من الضروري صون إنجازات بعثة الأمم المتحدة بصورة مستدامة لصالح تنمية البلد وشعبه في الأجل الطويل.

ولذلك، فإن تايلند تؤيد توصية الأمين العام بأن تواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم وجودها في البلد، مع إجراء تخفيض لتشكيلها وحجمها. ويمكن اعتبار ذلك كنهج مرحلي يضمن تواصل العمل الفعال للمؤسسات الإدارية في تيمور - ليشتي عقب انسحاب بعثة الأمم المتحدة، والأهم من ذلك، لضمان انخراط شعب تيمور ليشتي في عملية بناء الدولة وملكيته لها.

وفي ما يتعلق بتيمور-ليشتي، يود وفد بلدي أن يشير إلى وجوب إتباع النهج الكلي في تنمية البلد. ولكي تتقدم تيمور - ليشتي نحو مستقبل مستدام فهي تحتاج أيضا إلى دعم المجتمع الدولي المستمر للبعدين الاقتصادي والاجتماعي، أو لما يمكن تسميته "الوجه الإنساني" للبلد. وكما تحتاج حكومة تيمور-ليشتي إلى المساعدة الدولية، فإن شعب تيمور-ليشتي أيضا يحتاج إلى هذا الدعم بالقدر نفسه.

ولكي تمضي تيمور-ليشتي قدما على نحو مستدام، لا بد لمستوى معيشة شعبها وظروف حياته من التحسن بشكل تدريجي. إن مهمات بناء القدرات التي قامت بها

متواضعة لفترة زمنية محددة تتلو بعثة تقديم الدعم لتيمور - ليشتي، ويناط بها أساسا بناء القدرات، طريقة مناسبة لمساعدة تيمور - ليشتي في الانتقال إلى إطار للمساعدة على تحقيق التنمية المستدامة.

والشواهد على دفء العلاقات وازدياد قوتها بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا أمر جدير بالترحيب. كما نرى من المشجع مواصلة التقدم بشأن ترسيم خط الحدود، وقد أشير إليه هنا اليوم، بما في ذلك في البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإندونيسيا من فوره. ونتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم قبل إنهاء ولاية البعثة في أيار/مايو هذا العام. ونحث كلا الحكومتين على أن تعطيا الأولوية أيضا للرد على مشروع الإطار القانوني للتوجيه بشأن إعادة الأمور إلى طبيعتها على الحدود، الذي أحيل إليهما للنظر فيه في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي.

وسوف تظل تيمور - ليشتي، بوصفها من جيراننا الإقليميين، أحد شركائنا الأساسيين في المساعدات الإنمائية الثنائية. وسنبقي مساعدتنا الثنائية قيد الاستعراض لتحديد ما إذا كان بوسعنا تقديم مساعدة إضافية. ولكننا نوافق على أنه ما زال يوجد كثير من مهام بناء القدرات التي يمكن للمؤسسات المتعددة الأطراف توفيرها على خير وجه. ومن ثم نرى من الملائم أن الوكالات الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية قد بدأت تضطلع ببعض المسؤوليات التي تقوم بها الآن بعثة حفظ السلام. ونؤيد هذا تأييدا قويا باعتباره وسيلة لمساعدة تيمور - ليشتي في الانتقال من إطار حفظ السلام إلى إطار التنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم نظره في البند المدرج في جدول أعماله. رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.

التعاون الدولي اليابانية، استكمالا للتعاون الثنائي بين تايلند وتيمور - ليشتي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل نيوزيلندا. أدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ماكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى الآخرين في الإعراب عن سروري البالغ لوجود وزير الخارجية راموس - هورتا بيننا اليوم. وأود أن أشكر السيد هاسيغاوا على العرض والإحاطة الإعلامية اللذين قدمهما فيما يتعلق بتقرير الأمين العام.

وتنضم نيوزيلندا إلى المتكلمين الآخرين في تأمل التقدم غير المسبوق الذي أحرزته تيمور - ليشتي خلال فترة لا تتجاوز ٥ سنوات على الطريق نحو الاكتفاء الذاتي. وبالنظر إلى الأحداث التي وقعت في عام ١٩٩٩، يعد هذا إنجازا رائعا بالفعل، ويحق له أن يكون موضع اعتزاز حكومة تيمور - ليشتي وشعبها. وحين نفكر في حجم الآلام الناجمة عن الصراعات الرهيبة التي تدور رحاها في أماكن أخرى على الساحة الدولية، من المطمئن أن نرى تيمور - ليشتي تركز على المهام المرتبطة ببناء السلام في أعقاب الصراع.

وتستدعي المرحلة التي بدأت العام الماضي لترسيخ دور الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي توازنا دقيقا بين التقييم المحكم لما يلزم على أرض الواقع، والحذر التلقائي من الانسحاب المتعجل. ولا نزال نرى للأمم المتحدة دورا تؤديه في تيمور - ليشتي، بما يتجاوز الدور الإنمائي المعتاد، لحماية التقدم الهائل الذي تم إحرازه حتى الآن.

ويقدم تقرير الأمين العام الأخير التوجيه بشأن المجالات التي ينبغي أن يواصل فيها المجتمع الدولي دعم تيمور - ليشتي، ويحدد القطاعات التي تعد ذات أهمية حيوية لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل. ونرى أن إيفاد بعثة